إضاءات فكرية

2

محتوى الكتاب لا يعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

© مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية 2022

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى 2022

توجه جميع المراسلات إلى العنوان الآتي:
مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية
ص. ب: 4567
أبوظبي – دولة الإمارات العربية المتحدة
هاتف: 4044541-2-971+
E-mail: pubdis@ecssr.ae
Website: http://www.ecssr.ae

المحتويات

تقديم 5

دور التكنولوجيا المتقدمة في
تنمية القطاع الصناعي بدولة الإمارات 7
معالي د. سلطان بن أحمد الجابر

تمكين المرأة في فكر أم الإمارات 15
معالي د. ميثاء سالم الشامسي

الدبلوماسية الثقافية الإماراتية 20
معالي زكي أنور نسيبة

الهوية الإماراتية في الخمسين عامًا المقبلة:
الركائز والتحديات 30
د. شما بنت محمد بن خالد آل نهيان

صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان
قائد مسيرة الإمارات وداعم نهضتها 36
معالي أ. د. جمال سند السويدي

أسس البيئة الأمنية في الفكر القيادي الإماراتي 44
معالي الفريق ضاحي خلفان تميم

توحيد القوات المسلحة لدولة الإمارات العربية المتحدة 49
رشاد محمد سالم السعدي

دور دولة الإمارات العربية المتحدة في محاربة الإرهاب والتطرُّف 61
د. عبدالله جمعة الحاج

مبادرات تنظيم أسواق العملات والأصول المشفرة ومستقبلها 71
د. عبيد الزعابي

تصدير التجربة الإماراتية في مواجهة الجائحات:
«كوفيد-19» نموذجًا 80
د. فريدة الحوسني

الأمن السيبراني في عالم مضطرب 85
د. محمد حمد الكويتي

السابقون إلى المستقبل 92
د. منصور العور

السياسات الاجتماعية في دولة الإمارات العربية المتحدة 103
د. موزة عبيد غباش

تقديم

يتزامن الإصدار الثّاني من سلسلة «إضاءات فكريّة» مع حدثين تاريخيّين سينطبعان في الذّاكرة الوطنية الإماراتية؛ تَمَثَّل أولُهما في ترجُّل فارس إماراتيّ عن صهوة جواده؛ إذ يعترينا الألم بانتقال المغفور له -بإذن الله تعالى- الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، إلى الرفيق الأعلى، بعد مسيرة حافلة بالعطاء، خلّد فيها ذكراه رائدًا للتمكين والنّهضة والازدهار. ويملؤنا ثاني الحدثين أملًا وعزّةً بانتخاب صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، حفظه الله، رئيسًا لدولة الإمارات العربيّة المتحدة، ليُكمل نهجًا خطّه الأب المؤسّس المغفور له -بإذن الله تعالى- الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طيّب الله ثراه، ويقود المسيرة إلى ما فيه خير البلاد والعباد.

وفي هذا الإصدار آثرنا أن تتناغم الموضوعات المطروحة مع المسيرة التنموية لدولة الإمارات في ظل قيادتها الرشيدة التي أبت إلا أن تواصِل السير حثيثًا، وتستكمل قصة بناء حضاريَّة للإنسان قبل العُمران، متسلحة بإرث ماضٍ عريق، ووعي مستنير بالحاضر، وانفتاح على المستقبل؛ بل استعداد له وفق نهج علمي مدروس.

ويستبشر «مفكرو الإمارات» -في إضاءاتهم هذه- بمستقبل واعد بقيادة صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، حفظه الله، ثم يعرجون على ركائز الهُوية الإماراتية وتحدياتها في الخمسين عامًا المقبلة، وما تحقّق من معالم على طريق التنمية الشاملة،

وبناء مجتمع محصّن، رجالًا ونساءً على حد سواء، بقيم العمل والعطاء والتسامح والإنسانية، ضد التطرف والمغالاة، ومنعّم بخير الأمن والأمان اللذين حققتهما القوات المسلّحة لدولة الإمارات العربية المتحدة، التي تعاضدت تحت راية الاتحاد، في ظل بيئة آمنة وفّرها الفكر القيادي الإماراتي.

وخلف هذه المتاريس الصَّلْدة تتحصّن دولة الإمارات، بحكمة قيادتها وحصافة حكومتها وولاء شعبها وانتمائه، متحفِّزة لتكون أحد أقطاب التنافس الدولي في عالم الفضاء الرحب، متسلحة بكل وسائل الأمن والحماية، الواقعية منها والافتراضية، في ظل هذا العالم المضّطرب، والفضاء السيبراني المحفوف بالمخاطر.

تخوض دولة الإمارات سباق المستقبل بثقة؛ كيف لا وقد أعدّت العدة لخمسينيتها المقبلة، وذراعاها مفتوحتان للأمم الأخرى لمَن أراد أن ينهل من معين تجاربها في العلم والتعليم، والحياة والصحة، والمال والأعمال، عبر دبلوماسية بارعة، لا يضيرها اختلاط البشر، وتنوّع الثقافات، وتعدد المشارب والأيديولوجيات، فقد تجذّرت في ضمير شعبها تلك الهُوية الإماراتية الأصيلة والمؤمنة بقيم التسامح والاعتدال والمساواة.

سلطان محمد النعيمي

مدير عام مركز الإمارات للدراسات
والبحوث الاستراتيجية

دور التكنولوجيا المتقدمة في تنمية القطاع الصناعي بدولة الإمارات

معالي الدكتور سلطان بن أحمد الجابر

في الخمسين عامًا الأولى بعد تأسيس دولة الإمارات العربية المتحدة، وبفضل رؤية القيادة وتوجيهاتها ودعمها حققت الدولة نموًّا وتقدمًا كبيرَيْن في مختلف القطاعات. وفيما تستعد الدولة للخمسين عامًا الجديدة رأت القيادة أن يكون القطاع الصناعي ركيزةً أساسيةً في هذه المرحلة؛ لتحقيق الاكتفاء الذاتي في المجالات والمنتجات الأساسية، إضافة إلى بناء القدرات في مجالات مستقبلية جديدة لمواكبة النمو الذي تشهده الدولة وأهدافها المستقبلية الطموحة.

ولا بدَّ هنا من وقفة لتشخيص واقع المشهد الصناعي في دولة الإمارات؛ فقد ظلَّ هذا القطاع عقودًا من الزمن يتنقّل بين عدد من الوزارات؛ ما أدى إلى بعض الصعوبات في التنسيق بين المستويين الاتحادي والمحلي، وعدم إمكانية الاستفادة من جميع القدرات والإمكانيات المتوافرة، وتحقيق الأهداف والطموحات الكبيرة لهذا القطاع الحيوي.

وبتأسيس وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة في عام 2020، بدمج قطاع «الصناعة» مع «هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس» وملف «التكنولوجيا المتقدمة»، كان الهدف هو بناء قاعدة صلبة

لتطوير قطاع الصناعة، وأن تكون الوزارة مسؤولة عن تنظيم أداء القطاع، وتطويره، وتعزيز تنافسيته بالتعاون مع مختلف الجهات ذات الصلة على المستويين الاتحادي والمحلي، وضمان التنسيق والتعاون مع القطاع الخاص، وإشراكه في عملية صنع القرار.

ومن المهام الأساسيَّة للوزارة تمكين القطاع الصناعي في دولة الإمارات العربية المتحدة بالتكنولوجيا المتقدمة؛ بهدف دعم نمو قطاعات صناعية مستقبلية، وصُنع منتجات متخصصة ومبتكرة عالية القيمة، لزيادة إسهام الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي للدولة، إلى جانب تحقيق الاكتفاء الذاتي، وتلبية حاجات الشركات الوطنية والأجنبية العاملة فيها، وتعزيز تنافسية الصناعات الإماراتية في الأسواق العالمية.

وانطلاقًا من دور الوزارة بصفتها مظلةً تشريعيةً وتنظيميةً؛ فإنها تعمل على تهيئة البيئة الاستثمارية والتشريعية والفنية الداعمة لنمو القطاع الصناعي في دولة الإمارات، بالتنسيق والتعاون والتكامل مع الجهات الاتحادية والمحلية كافةً، وبالتشاور مع الشركاء من القطاع الخاص، عن طريق «مجلس تطوير الصناعة»، و«اللجنة التوجيهية للمواصفات والمقاييس»، و«اللجنة الوطنية لبرنامج القيمة الوطنية المضافة».

ويجري العمل في هذا الإطار على مرتكزات عدَّة تشمل توفير عوامل النجاح ومُمكّناته لنمو القطاع الصناعي بتطوير منظومة تشريعية

محفّزة وداعمة للصناعة الوطنية، واستقطاب الشركاء والمستثمرين وأصحاب المواهب المتميزة من مختلف أنحاء العالم.

وتشمل خطة الوزارة تعزيز المزايا التنافسية للمنتجات الوطنية في قطاعات ناجحة حاليًّا وذات أولوية، مثل الغذاء، والدواء، والصناعات الثقيلة كالحديد والألمنيوم، والصناعات الدفاعية والكهربائية، والبتروكيماويات، إضافةً إلى بناء القدرات في صناعات مستقبلية، مثل الفضاء، والطاقة النظيفة، كالهيدروجين، والتكنولوجيا الزراعية، بما يتماشى مع أولويّاتنا ومصالحنا الوطنية.

وللاستفادة من الثورة الصناعية الرابعة تُركّز الوزارة على تعزيز القدرات الصناعية الوطنية وتمكينها بالتكنولوجيا المتقدمة؛ ما يحقق وفرة إنتاجيّة في الأسواق المحليّة تكون بديلًا منافسًا للواردات، من خلال منتجات ذات جودة عالية، وكفاءة تشغيلية تحقق تطلعات المستهلكين، سواء من الشركات أو الأفراد.

وتركّز وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة على نهج التعاون والتكامل، والعمل بروح الفريق الواحد؛ بهدف الارتقاء بجودة المنتجات المحلية، وتعزيز تنافسيتها في الأسواق العالمية.

كما تُركّز الاستراتيجية الوطنية للصناعة والتكنولوجيا المتقدمة على مسارين؛ الأول يُعنى بتطوير الصناعات القائمة حاليًّا والصناعات الحيوية وذات الأولوية؛ والثاني يُركّز على تطوير مزايا تنافسيّة جديدة

لصناعات المستقبل؛ لبناء القدرات فيها وتمكينها وتحفيزها؛ بهدف إرساء مكانة متميّزة لدولة الإمارات، استنادًا إلى مفاهيم الثورة الصناعية الرابعة والتكنولوجيا المتقدمة.

وتماشيًا مع رؤية سيدي صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان رئيس الدولة، حفظه الله، بأننا «لا ننظر إلى حاضرنا وما حققناه، بل ننظر بعيدًا إلى الأمام، لنستعد لكل مرحلة باستراتيجيات وخطط عمل تُلبّي طموحاتنا، وتليق باسم الإمارات ومكانتها»، تعمل وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة على تحقيق نقلة نوعية في القطاع خلال السنوات المقبلة تعزز مكانة الدولة بصفتها مركزًا عالميًّا للابتكار الصناعي، مع التركيز على قطاعات مستقبلية أبرزها صناعات الفضاء، وتصنيع الأقمار الصناعية، والطاقة الجديدة من خلال ريادة تطوير اقتصاد الهيدروجين، والمنتجات المستدامة، والمنتجات الصيدلانية، وتصنيع المنتجات الطبية واللقاحات باستخدام الذكاء الاصطناعي والتصنيع الآلي.

وكذلك سيكون هناك تركيز على صناعة الأجهزة والمعدات الطبية، وتوفير مُمكّنات تقديم الرعاية الصحية رقميًّا، إضافة إلى التكنولوجيا الزراعية وزيادة الإنتاج لضمان الأمن الغذائي من خلال تقنيات الزراعة المتقدمة والتشغيل الآلي.

ولأننا ندرك أن التحول نحو الصناعة المدعومة بالتكنولوجيا المتقدمة يتطلب توفير حلول التمويل؛ فقد تعاونت الوزارة مع

«مصرف الإمارات للتنمية»، الذي خصص خمسة مليارات درهم لدعم استخدامات التكنولوجيا المتقدمة في المصانع بدولة الإمارات العربية المتحدة. وبالفعل قُدِّم مليار درهم حتى تاريخه لدعم عمليات التحول الرقمي في المصانع، وتحفيز نمو قطاع صناعات المستقبل.

وضمن «مشاريع الخمسين»، التي تُركّز على بناء الاقتصاد الأفضل والأنشط في العالم، بدأنا مرحلة التحول الصناعي الشامل المدعوم بالتكنولوجيا المتقدمة، ونستند في انطلاقتنا هذه إلى ثلاث أولويات وطنية هي: تحقيق الأمن الصناعي، وتعزيز القيمة الوطنية المضافة محليًّا، ورفع كفاءة الصناعات الإماراتية وتنافسيّتها إقليميًّا وعالميًّا.

وعندما نتحدَّث عن المرحلة الحالية تنبغي الإشارة إلى الكلمة التحفيزية لسمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان، نائب رئيس مجلس الوزراء وزير شؤون الرئاسة، خلال القمة العالمية للحكومات 2022، التي شكّلت خريطة طريق شاملة لتطوير قطاع الصناعة وتعزيز دوره في تأمين الاكتفاء الذاتي، وتنويع الاقتصاد، ودعم المُنتج الوطني ورفع تنافسيته، وتشجيع المنتجات المُصنّعة في دولة الإمارات.

ولمواكبة الطموحات الكبيرة التي تتميز بها دولة الإمارات العربية المتحدة، وضعت الوزارة أهدافًا تنموية واضحة لقطاع الصناعة، وعملت على توفير مصادر التمويل ودراسات الجدوى، وترويج التحول للتكنولوجيا المتقدمة؛ وذلك بهدف تعزيز القدرات الصناعية

الوطنية، بما يحقق وفرة إنتاجية في الأسواق المحلية ذات مواصفات وجودة عاليتَيْن، وكفاءة تشغيلية تحقق تطلعات المستهلكين، سواء من الشركات أو الأفراد، وتتيح البديل المتميز لمختلف الواردات.

وأطلقت وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة «برنامج القيمة الوطنية المضافة» على المستوى الاتحادي، الذي يهدف إلى إعادة توجيه أكبر قيمة ممكنة من مصاريف العقود والمشتريات إلى الاقتصاد الوطني؛ وذلك بإعطاء المنتجات ومزودي الخدمات المحليين الأولوية. وأدعو هنا الشركات الكبيرة إلى الإسهام في دعم تطوير قدرات الشركات الصناعية المتوسطة والصغيرة عن طريق برنامج القيمة الوطنية المضافة.

كما أطلقت الوزارة «برنامج الثورة الصناعية الرابعة»، الذي يهدف إلى استحداث جيل جديد من الشركات الناشئة والصغيرة والمتوسطة؛ لتلبية متطلّبات المرحلة المقبلة بمستهدفات ومخرجات تزيد إسهام القطاع الصناعي في الاقتصاد ضمن رؤية مستقبلية لبناء وترسيخ اقتصاد معرفي مستدام قائم على التكنولوجيا المتقدمة والصناعات المرتبطة بها.

إن لقطاع الصناعة أهمية خاصّة بصفته أحد أبرز المرتكزات الاقتصادية لدولة الإمارات في السنوات المقبلة، وازدادت هذه الأهمية في إثر جائحة «كوفيد-19»؛ إذ ارتفع الطلب على المنتجات المحلية؛

ما أوجد فرصًا كبيرة لنمو القطاع الصناعي؛ ومن المؤشرات إلى ذلك تدشين أكثر من 220 مصنعًا جديدًا، وبدء إنتاجها فعليًّا في عام 2021.

وفي العام الماضي بدأنا نشهد تقدّمًا ملموسًا في الإسهام الاقتصادي للقطاع الصناعي؛ إذ سجّلت الصادرات الصناعية الإماراتية مستوًى قياسيًّا، بارتفاعها إلى 116 مليار درهم مقارنةً بـ 82 مليار درهم قبل عامين؛ كما وصل إسهام القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي إلى 150 مليار درهم في نهاية عام 2021، ونجح إطلاق برنامج القيمة الوطنية المضافة على المستوى الاتحادي في إعادة توجيه 41.4 مليار درهم إلى الاقتصاد الوطني في المدَّة نفسها.

وفي إطار التوجيهات الواضحة للقيادة الرشيدة نسعى إلى أن تكون دولة الإمارات منافسًا صناعيًّا متميزًا؛ نظرًا إلى ما تتمتّع به من قدرات وإمكانيات في كثير من المجالات، منها الصناعات الثقيلة، والصناعات الغذائية، والبتروكيماويات، والآلات والمعدات، وغيرها؛ كما نسعى إلى أن تكون الدولة وجهة مثاليّة جاذبة للمستثمرين ورؤوس الأموال في صناعات المستقبل.

إننا واثقون بالمستقبل، ونسير بخُطًا ثابتة لتحقيق النقلة النوعية المنشودة؛ ليصبح القطاع الصناعي الوطني منصّة متميزة تستفيد من التكنولوجيا المتقدمة في مختلف التطبيقات الصناعية؛ وأدعو المستثمرين من أنحاء العالم كافةً إلى الاستفادة من المنظومة التشريعية الداعمة،

والشفافية في القوانين، وسهولة الإجراءات، وفُرص النمو الواعدة التي تُوفّرها دولة الإمارات، وتعزّز التواصل بين العقول والخبرات ضمن حاضنة مبتكرة للأفكار والمشروعات الطموحة.

هذا هو نهج زايد الذي تسير عليه دولة الإمارات العربية المتحدة؛ لتكون واحة للنمو والازدهار والاستقرار، وتحقيق السعادة والرفاه لأجيال الحاضر والمستقبل.

تمكين المرأة في فكر أم الإمارات

معالي الدكتورة ميثاء سالم الشامسي

سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك قائدة مسيرة المرأة الإماراتية، والداعم الأول لكل الجهود التنموية التي تبنّتها دولة الإمارات العربية المتحدة، والمساند الرئيسي لقضايا المرأة. وقد حاربت سموّها الأمية وعَدّتْها العدوَّ الأول للمرأة، وشجعت المرأة على التعليم. ولم تكتفِ بتعليم الفتيات، بل حرصت أيضًا على تشجيع الأمهات على استكمال مسيرة العلم والمعرفة؛ فأسّست الجمعيات النسائية، وفصول محو الأمية، وأنشأت الاتحاد النسائي العام، ومؤسسة التنمية الأسرية، والمجلس الأعلى للأمومة والطفولة، وشجعت السيدات والفتيات على الالتحاق بالتعليم الجامعي؛ فالتعليم هو التمكين الأول للمرأة، ومن خلاله تتبلور قدرات المرأة ومهاراتها؛ ما يؤهّلها للمشاركة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

لقد حققت سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك نجاحًا باهرًا في عملية تمكين المرأة؛ فقد انطلقت من رؤًى وفكر متقد، متطلعة إلى تحقيق أهداف عظيمة، وذلك بما امتلكته من رؤية واضحة، ومنهج فكري يهتم بالتخطيط والمتابعة.

كما اهتمت سموها بوضع البرامج والآليات، وسعت إلى تطويرها بشكل دائم، بما يخدم الطموحات التي تحقق أفضل مستوًى لتمكين

المرأة في دولة الإمارات. وترى سموها أنه يجب أن تكون للمرأة مشاركة فاعلة في وضع الاستراتيجيات والبرامج والأنشطة التي من شأنها تعزيز قدراتها والارتقاء بمكانتها.

وفي هذا الإطار تنطلق سمو الشيخة فاطمة من مبادئ عدَّة في تمكين المرأة:

1. حقوق متساوية للمرأة والرجل في فرص التعليم والعمل.
2. وضع التشريعات والقوانين الداعمة لعمل المرأة، وبما يحقق لها التوازن بين مهامها بصفتها أمًّا وزوجة، ومهامها العملية في مكان العمل.
3. فتح مجالات أوسع لعمل المرأة تتوافق وتطوّر مهاراتها وقدراتها العلمية والمهنية.
4. إن تقدم المرأة في المجال العلمي، وتعزيز مشاركتها الاقتصادية لا يعنيان انحسار دورها في بناء أجيال المستقبل.
5. الانفتاح الثقافي للمرأة وتبادل الخبرات بينها وبين نساء العالم.
6. إبراز وتقديم النماذج النسائية، والإشادة بإنجازات المرأة لتشجيع الأجيال المقبلة؛ وإن التقدير من حق كل مَن عمل بجهد وإخلاص.

وفضلًا عن هذه المبادئ تعتمد سموّها على رؤية واضحة واستراتيجيات تقدمية وُضعت بمشاركة واسعة بين القطاعين الحكومي والخاص ومؤسسات المجتمع المدني.

كما ارتأت سموّها أن تحقيق أهداف التمكين يتطلّب متابعة مستمرّة للتأكد من نجاح عملية التنفيذ في جميع المراحل، ومن ثَمّ الوصول إلى النتائج، مع وضع آليات مناسبة لتحقيق أعلى مؤشرات الأداء، سواء في طرح المبادرات التي تلتزم بها الاستراتيجية التقدمية للمرأة، أو من خلال البرامج والأنشطة الرامية إلى تنفيذ هذه المبادرات.

وسمو الشيخة فاطمة بشخصيتها القيادية وحكمتها الصائبة تهتم بوضع التفاصيل كافةً ومتابعتها، مع مراعاة استثمار الفرص والتغلّب على التحديات. وترى سموها مهمَّة تمكين المرأة مهمَّةً حيويةً تستحق كل التنظيم والمتابعة، مع كل ما يُبذَل من جهود متواصلة؛ ولذا لا بدَّ من حساب التقدم المُحرَز في كل مرحلة من مراحل العمل، وإعادة تقييمها. كما ترى سموها أن التمكين ليس وقتيًّا أو مرتبطًا بتحقيق هدف أو أهداف مجتمعة، بل إن تمكين المرأة مهمَّة متواصلة، وعمل دؤوب يحمل طابع الديمومة والتطوير وفق المستجدات والتحديات والتحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والبيئية.

وترى سموها أنه لا توجد نهاية لجهد أو مهمَّة من شأنها خدمة الإنسان بشكل عام والمرأة بشكل خاص؛ فالإنسان يتطوّر وتتغيّر متطلباته واحتياجاته تبعًا للمتغيرات من حوله خلال مسيرة الحياة.

كما تدعو سموها إلى الانفتاح والاطلاع على أحدث التجارب وأهمها في تمكين المرأة، كالقوانين والتشريعات وبعض النماذج من البرامج والأنشطة؛ لأن ذلك أمر في غاية الأهمية؛ من أجل متابعة

وتطوير الاستراتيجيات وخطط العمل التي من شأنها أن تؤدي إلى نتائج متميّزة في عملية التمكين.

وتؤمن سمو الشيخة فاطمة، بِحسّها الإنساني وبصيرتها الثاقبة، بأن المرأة تمتلك مَواطن قوة كبيرة في داخلها، وأنها قادرة على تحقيق ذاتها. ومن هذا المنطلق استطاعت سموّها أن تحوّل مَواطن القوة في شخصية المرأة إلى عمل ونشاط وأهداف، بل إلى قدرات وإمكانيات جعلتها تتخطى الصعاب والتحديات.

ولأن المرأة صانعة الأجيال والمستقبل؛ فإن ذلك يحتم ضرورة مشاركتها في وضع الآليات والبرامج والحلول المناسبة لكل التحديات التي تواجه عملية التمكين المستمرة؛ فالمرأة أقدر على ملامسة احتياجاتها تبعًا لظروف الواقع الذي تعيشه، ووفق الرؤية التي تتبنّاها القيادة الرشيدة وتسعى إلى تحقيق أهدافها، ليس من أجل المرأة فقط، ولكن من أجل الوطن أيضًا؛ لأن أي تقدُّم تحققه المرأة سينعكس في بناء أجيال المستقبل أفرادًا وأُسَرًا ومجتمعًا.

كما استطاعت سموها أن توجّه المرأة الإماراتية للاستفادة من الفرص والعمل على استثمارها، وخاصة تلك المتعلقة ببرامج التمكين، من خلال التشجيع والتحفيز والدعم الدائم لنجاحات المرأة في شتى المجالات الطبية والهندسية والبيئية، وفي مجالات البحث والتطوير والمشاركات والمنافسات العالمية؛ ما يجعل المرأة الإماراتية قادرة على استثمار مَواطن قوتها.

ومن هنا ترى سموها أهمية استمرار تمكين المرأة في أوجه الحياة كافةً، وأنه كلما حظيت المرأة بالمعرفة في سائر العلوم والتخصصات، وكلما عملت بشكل دائم على تطوير مهاراتها والارتقاء بوعيها لرسالتها السامية في بناء وطنها، زاد المجتمع استقرارًا ورخاءً.

الدبلوماسية الثقافية الإماراتية

معالي زكي أنور نسيبة

أُسّست دولة الإمارات العربية المتحدة على مبدأ «في الاتحاد قوّة»؛ فنحن نؤمن بأن نجاح بلادنا وازدهارها يعتمدان على التعاون، والتضامن، والعمل الدؤوب على صياغة المستقبل. ولطالما كانت هذه العقيدة بوصلة قيادتنا الحكيمة نحو تحقيق الإنجازات الوطنية الباهرة طوال الخمسين عامًا الماضية؛ بل كانت بمنزلة الدافع القوي وراء مشاركة دولة الإمارات في مختلف المنصَّات والمحافل الدولية.

وكان المغفور له -بإذن الله تعالى- الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان مؤسس دولة الإمارات العربية المتحدة، هو مهندس السياسة الخارجية التي تتبنّاها القيادة الحالية للدولة، وهي سياسة تمُدّ يد الصداقة إلى العالم أجمع، وتتمسك بروح ميثاق الأمم المتحدة، وتلتزم القانونَ الدولي، وتحرص على أن تكون سمعة دولة الإمارات عالميًّا هي الاعتدال والانفتاح والتعاون.

لذلك حرصت دولة الإمارات منذ البدايات على تقوية شبكة علاقاتها الدولية، وتثبيت دعائم الأمن الإقليمي والدولي، ومَد يد العون والمساعدة إلى جميع الدول المحتاجة، ونشر مبادئ التسامح

والتضامن بين الشعوب والأمم؛ كما أدّت دورًا فعّالًا في مؤسسات الحوكمة العالمية.

وأدركت دولة الإمارات -بصفتها دولةً متوسطة الحجم- أهمية أن تكون جزءًا فاعلًا في المجتمع الدولي، وأن تكون لديها قوانين وأنظمة وسياسات تعمل من أجل السلام والازدهار الإقليميين والدوليين؛ وحرصت على الاضطلاع بدور فاعل ونشيط أثناء عضويتها في مجلس الأمن الدولي للمرة الثانية في هذا العام، ورأَسَت المجلس في مرحلة عصيبة مارست خلالها دورها الدبلوماسي بحنكة واقتدار.

وأيقنت دولة الإمارات أن التنمية الوطنية المستدامة مشروطة بالتعاون على مواجهة التحديات الوجودية على نطاق عالمي؛ إذ تمُر دول العالم قاطبةً اليوم بحقبة من عدم الاستقرار نتيجة محَن متراكمة، منها أزمة المناخ، وعدم اليقين الجيوسياسي، والنظام الدولي المضطرب، والصراعات بين عدد من الدول، والفقر بجميع أنواعه الناتج من الاضطراب الجيوسياسي والنمو السكاني السريع.

وفي هذا السياق تعتمد دولة الإمارات العربية المتحدة، أكثر من أي وقت مضى، على أهداف موحّدة وموارد مشتركة مع حلفائها وأصدقائها حول العالم؛ لإيجاد حلول مستدامة لتلك التحديات؛ وهذا يتطلب تمتين الشعور بالإنسانية المشتركة المستندة إلى قيم التسامح والتضامن والتآزر بين الدول والشعوب والأفراد عبر تنوّع

المجتمع الدولي وثرائه؛ ما يستلزم تعزيز دور البعثات الدبلوماسية وفاعلية المبادرات الاستراتيجية لإنشاء علاقات دولية مثمرة تحقّق أهدافنا المشتركة في مواجهة التحديات المصيرية. ومن بين أهم عناصر هذه الاستراتيجية النشيطة -بلا شك- تفعيل المبادرات الثقافية التي توثِّق العلاقات بين الشعوب والأمم.

وفي هذا العام الذي تستعدّ فيه دولة الإمارات للخمسين عامًا المقبلة، يمكن التأكيد بكل ثقة أن النمو الديناميكي للدولة، وأمنها المستقر، هما نتيجة حرصها منذ البدايات على إعطاء الأولوية في توجهاتها التنموية الاستراتيجية لتطوير قطاعَي التعليم والثقافة، بما يخدم الأهداف البعيدة الأمد في مسيرة دولة الإمارات نحو التميز والتفوق العالميَّيْن، واعتمادها في ذلك على مجتمعها المتعدد الثقافات، الذي تعلو فيه قِيم الانفتاح والتعاون والتسامح.

وقد نجحت دولة الإمارات العربية المتحدة في مسيرتها التاريخية برغم التحديات المصيرية التي واجهتها في مختلف المراحل؛ وذلك بفضل اعتمادها على القوة الناعمة التي ميَّزت دبلوماسيتها الثقافية منذ سنوات الاتحاد الأولى.

ويتلخص مفهوم القوّة الناعمة في «القدرة على التأثير في الآخرين، والحصول على النتائج المُفضّلة عن طريق الجذب والإقناع عوضًا عن الإكراه أو الدفع». وقد صاغ هذا المُصطلح الدكتور جوزيف ناي،

مديـر مركز الشـؤون الدولية في جامعة هارفارد، والمسـؤول السـابق بإدارة كلينتـون في أواخـر ثمانينيات القرن العشريـن. وفكّر ناي في القـوّة الناعمة بصفتهـا مفهومًـا تحليليًّـا لمـلء مـا رآه عجـزًا في مفهـوم القـوة؛ إذ ينصـبّ التركيـز عـلى القـوّة العسـكرية والاقتصاديـة، مُشـيرًا إلى أن الفكرة أساسًـا ليسـت جديدة؛ بـل يُمكن إرجـاع المفاهيـم المُماثلـة إلى الفلاسـفة القدماء.

واسـتخدم نـاي هـذا المفهـوم لوصـف كيـف عـزّزت الولايـات المتحـدة الأمريكيـة، في النصـف الثاني مـن القـرن العشريـن، الالتزامات الدولية لشركاتها ومؤسسـاتها وجامعاتها وكنائسـها ومؤسسـات المجتمع المـدني الأخرى فيهـا. وكانت الالتزامـات الدولية لهذه المؤسسـات حيوية بالنسـبة إلى مصالـح الولايـات المتحـدة؛ فقـد سـعت إلى تعزيـز وإيجـاد ولاء دولي واسـع النطـاق لثقافـة الدولـة ومُثُلهـا وقيمهـا. ونتيجـةً لذلك سـاعدت عـلى إضفـاء الشرعيـة عـلى النفـوذ الاقتصـادي والعسـكري للولايـات المتحـدة في المجـال الـدولي.

ومـع ذلـك رأى نـاي أيضًا أنـه في عـالمٍ يتزايد فيـه الاعتـماد المُتبادل، تُعَـدّ «القيـادة» في صياغـة الالتزامـات الدوليـة أمـرًا حيويًّـا للاسـتدامة المحليـة والاسـتقرار العالمـي؛ ويترتّـب عـلى ذلـك أن الدافـع السـياسي للقـوّة الناعمـة يمكـن أن تكـون لـه آثـار مُفيـدة في الـدول الأخـرى. كما أوضـح نـاي أن مفهـوم القـوّة الناعمـة لا يقتـصر عـلى السـلوك الـدولي أو الولايـات المتحـدة الأمريكيـة؛ وقـد طبَّـق في كتابه «قـوّة القيـادة» هذا المفهـوم عـلى دراسـات القيـادة، وعـلى المنظّمات.

وفي الواقع يُعَدّ هذا الوصف للقوّة الناعمة مُفيدًا لفهم دور الاستراتيجيات الإنسانية لدولة الإمارات العربية المتحدة وقطاعَي التعليم والثقافة في التنمية الناجحة لدولة الإمارات خلال الخمسين عامًا الأولى من عمرها؛ ما يفسّر أيضًا سبب كونها سمة أساسية للسياسة الخارجية والدبلوماسية العامّة للدولة منذ تأسيسها في عام 1971.

وتكمن قوّة دولة الإمارات في تمسكها بقِيم التسامح والوحدة، ويتجلّى ذلك في مختلف جهودها ومبادراتها الدبلوماسية على الصعيدين المحلي والدولي. وقد كرّست الدولة استثمارات واسعة في سبيل إثراء بنيتها التعليمية والثقافية التحتية، وتعزيز حضورها على خريطة الفعاليات الرئيسية، التي تستقطب الأفراد والمجموعات من جميع أنحاء العالم للتواصل والتعارف والتعاون.

ومنذ البداية جسّدت التحركات الدولية لمؤسس الدولة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان -رحمه الله- الأفكار والقيم الإنسانية، وعزّزت مبادئ ومفاهيم التعايش السلمي، والتعاون، والمساعدات الدولية، والشراكات العالمية، وأوجدت هُوية دولية للإمارات على المسرح العالمي، مدعومةً بإجراءات عملية ملموسة تخدم المصلحة العامة، مثل تقديم المساعدات الدولية الكبيرة التي أصبحت صفة مميزة لسياسة الدولة الخارجية.

وبالمثل أكد الشيخ زايد -طيّب الله ثراه- أن التطوير السريع لقطاعَي التعليم والثقافة الحيويَّيْن أولوية استراتيجية. ومن الواضح أن

هذين القطاعين يُثريان الموارد البشرية اللازمة لبناء مؤسسات الدولة وبنيتها التحتية، كما أنهما عنصران أساسيان ورئيسيان لتأسيس وخدمة مُجتمع مُتحضّر لديه القدرة على التفاعل البنَّاء والمستنير فيما يخص الشؤون المحلية والإقليمية والعالمية، ومسائل الاختلاف والتنوّع بين الثقافات والعقائد.

وقد تضمّنت جهود بناء قطاعَي التعليم والثقافة العمل الحثيث على إنشاء المؤسسات التعليمية والثقافية المحلية المتميزة على جميع المستويات؛ بهدف تنشئة جيل جديد قادر على مواجهة تحديات العصر؛ فعلى الصعيد المحلّي اعتمدت استراتيجية الدولة لتطوير قطاعَي التعليم والثقافة على استقطاب الخبرات والشراكات الدولية الرسمية والعامة. وقد أسهم إنشاء المؤسسات والمُنظّمات الثقافية والتعليمية في جلب مكافآت اقتصادية، وإيجاد موطئ قدم لتوسيع المصالح الاقتصادية، مع الحرص على تعزيز هُوية دولة الإمارات وقيمها وثقافتها في المجال نفسه.

وعلى الصعيد الخارجي نجد أن دولة الإمارات العربية المتحدة لديها التزام تعليمي وثقافي واسع النطاق، ويبرز ذلك في هيئة مِنح للطلاب الإماراتيين للدراسة في الخارج، وإنشاء مؤسسات تعليمية مثل معهد مكتوم في اسكوتلندا، والمشاركة في المهرجانات الفنية والثقافية العالمية، وشبكة البعثات الدبلوماسية التابعة لها. وترتكز التزامات دولة الإمارات الثقافية والتعليمية على التقديم المُستمر للمساعدات

الإنسانية الدولية؛ إذ حافظت الدولة أعوامًا عدة متتالية على مكانتها بين أكبر المانحين الدوليين في مجال المساعدات التنموية الرسمية قياسًا بدخلها القومي، في خطوة لا مثيل لها بين دول العالم الأخرى.

ولم يقتصر عمل البعثات الدبلوماسية الإماراتية على الشؤون السياسية والاقتصادية فحسب؛ إذ نجد مثلًا أن أكاديمية أنور قرقاش الدبلوماسية تسعى إلى تثقيف وتأهيل الدبلوماسيين الإماراتيين الحاليين والمستقبليين، إضافة إلى القياديين في الحكومة؛ لتمثيل دولة الإمارات على المسرح العالمي. وتوفر الأكاديمية الأدوات والتدريب المُستمر للدبلوماسيين ليتمكّنوا من التحاور مع قادة العالم في الثقافة والإعلام والتجارة والتعليم والرياضة والحياة المدنية.

وتُعَدّ الأكاديمية -بصفتها مركزًا للتميّز- رافدًا مهمًّا للبرامج الخاصّة بالمنطقة، والقيادة الفكرية فيما يخص القضايا الراهنة المرتبطة بالمصالح الوطنية لدولة الإمارات، مولية اهتمامًا تحليليًّا ونقدًا بنّاءً لأبعاد وديناميكيات لا تركّز عليها عادةً وسائل الإعلام التقليدية. ويُنتج هذا الاهتمام بديناميكيات الشؤون العالمية وتداعياتها محتوًى تحليليًّا ونقديًّا إبداعيًّا يدعم عمل بعثات دولة الإمارات الدبلوماسية وصانعي السياسات والقرارات.

وأضفت دولة الإمارات أخيرًا طابعًا رسميًّا على السياسات والمؤسسات في استراتيجية القوّة الناعمة، التي بدأها الشيخ زايد

-رحمه الله- بفطرته وقِيمه؛ والدافع وراء الاهتمام الصريح بالقوّة الناعمة هو الاعتراف بالاعتماد المُتبادل بين جميع دول العالم في مواجهة التحدّيات الوجودية المُشتركة.

وفي عام 2017 أنشأت دولة الإمارات العربية المتحدة «مجلس القوّة الناعمة»، وأطلقت استراتيجية القوّة الناعمة لتعزيز هُويتها وتراثها وثقافتها، وإثراء مُشاركتها في مؤسسات الحوكمة العالمية، وزيادة إسهاماتها الإنسانية. وتهدف الاستراتيجية إلى ترسيخ مكانة دولة الإمارات من حيث كونها بوابةً للمنطقة، وتوطيد أسسها بصفتها عاصمةً ثقافيةً وسياحيةً إقليميةً، وتثبيت صورتها أمةً مُتسامحةً ومتحضرةً. وقد حددت الاستراتيجية ستة مجالات في الدبلوماسية العامّة لممارسة هذه القوّة الناعمة، من بينها التعليم والثقافة.

وفيما يخص الدبلوماسية الثقافية تجلّت استراتيجية القوّة الناعمة لدولة الإمارات على المسرح الدولي من خلال مكتب الدبلوماسية العامّة والثقافية الذي أنشأته وزارة الخارجية والتعاون الدولي. ويؤكّد المكتب أن الانفتاح الثقافي والتبادل المعرفي بين الأمم والشعوب يجعلان الجميع أقوى؛ فالثقافة تجمع بين الناس، وتنمّي الحوار، وتطوّر خطوط الثقة، وتُحفّز التعاطف بين الأفراد والشعوب وتعزز التفاهم بينهم.

ويدعم مكتب الدبلوماسية العامة والثقافية جهود دولة الإمارات في بناء العلاقات الدولية وتعزيز جميع أشكال التعاون؛ لضمان بقاء

سمعة الدولة العالمية بصفتها موردًا قويًّا وثابتًا يُسهم في تحقيق أهدافها الاستراتيجية؛ وتنسجم رسالة المكتب مع السياق العام لسياسة دولة الإمارات الخارجية واستراتيجيتها الدبلوماسية، كما تدعم رؤية القيادة للتطوير في الخمسين عامًا المقبلة وفقًا لوثيقة المبادئ التوجيهية العشرة التي أعلنتها حكومة الإمارات في سبتمبر 2021، وحددت فيها مسار المستقبل.

ويعزز أول مبدأين في هذه الوثيقة المهمة استراتيجية تقوية اتحاد دولة الإمارات، وتنويع اقتصاده وحيويته. وتحدد ثلاثة مبادئ أخرى الأدوات التي ينبغي استخدامها لتحقيق ذلك، وهي تطوير رأس المال البشري، وتوسيع حدود التميز الرقمي والتقني والعلمي، ومواصلة السياسة الخارجية القائمة على التعاون المتعدد الأطراف.

وتُقدّم المبادئ الخمسة الأخيرة في الوثيقة إطارًا أخلاقيًّا للتقدم الاقتصادي والاجتماعي الذي تسعى إليه دولة الإمارات استعدادًا للاحتفال بمئوية الاتحاد، وتؤكد فيه ممارسة مبادئ حُسن الجوار والانفتاح والتسامح، والاستمرار في تقديم المساعدات الخيرية، والدفاع عن السلام والوئام، واعتماد مبدأ التفاوض والحوار وسيلةً لحلّ النزاعات، وتعزيز القيم الإنسانية للدولة.

وأصبحت دولة الإمارات العربية المتحدة اليوم نموذجًا تحتذي به المنطقة العربية في التنمية البشرية؛ وتُبيّن مسيرة الدولة أهمية المرونة

والاستقرار في تطوير القدرات البشرية، وإعطاء رفاهية الإنسان الأولوية، وتبنّي الأخلاقيات الإنسانية وترويجها. ومن المؤكد أن ما حققته دولة الإمارات في المراحل السابقة من أجل ترسيخ مكانتها على المسرحين الإقليمي والعالمي، ولا سيَّما في مجالَي الثقافة والتعليم، يُوفّر لها مقومات التفوق بعد أن نجحت في كسب ثقة العالم في جهود التقريب بين الشعوب والانفتاح على الثقافة العالمية، وفي مواجهة ما يهدّد استقرار المجتمعات الإنسانية.

الهوية الإماراتية في الخمسين عامًا المقبلة: الركائز والتحديات

الدكتورة شما بنت محمد بن خالد آل نهيان

عـرّف ويـل ديورانـت الحضـارة في كتابـه «قصـة الحضـارة» بأنهـا «نظـام اجتماعـي يُعين الإنسـان عـلى الزيـادة من إنتاجـه الثقـافي». وحين نتوقـف أمـام هـذا السـطر البسـيط في بنائـه والعميـق في دلالاتـه، فإنّنـا نـدرك أهميـة هُوية المجتمـع الثقافيـة في بنـاء حضارته، وربما هـي العنصر الأهـم في ترسـيخ الحضـارة التـي يسـعى المجتمـع إلى بنائهـا؛ فمـن دون هُويـة لا يسـتطيع المجتمع بناء نظامـه الاجتماعي وإنتاج مفرداتـه الثقافية، لتتشـابك وتـتراصّ لتبنـي قاعدته الحضاريـة؛ ولذلك تظل الهُويـة العمودَ الفقـري في بنـاء أي مجتمـعٍ هيكلَـه الحضاري.

وتُبنـى كل هُويـة عـلى مجموعـة مـن الركائـز التـي تشـكّل في النهاية السـمات الرئيسـية لها؛ وحين يكـون حديثنا عـن الهُوية الإماراتيـة؛ فلا بدَّ مـن أن ننظـر إلى ركائزهـا بعمـق، وبرؤيـة لا تغفـل عـن تلـك التحديات التـي تواجههـا، وقـد تؤثـر بصـورة مبـاشرة أو غـير مبـاشرة في تكويـن ملامحهـا. ويلقـي هـذا المقال الضـوء عـلى الركائز الرئيسـية الثـلاث التي تسـتند إليهـا الهُويـة الإماراتيـة، والتحديـات الماثلـة أمامها.

أولًا: منظومة القيم والأخلاق

هي منظومة تراكمية معقدة وقوية تشكّلت عبر الزمن انطلاقًا من القيم الدينية والمجتمعية التي توارثتها الأجيال، حتى وصلت إلينا بصورتها الراهنة؛ وأهمُّ ما يميز تلك المنظومة هو قيم التسامح والتعايش التي أصبحت جزءًا رئيسيًّا من المكون الثقافي للشخصية الإماراتية.

وبرغم حرص دولة الإمارات العربية المتحدة على أن يكون التقدم التكنولوجي المتسارع، وانتشار وسائل التواصل الاجتماعي المتعاظم، أداتَيْن تخدمان منظومة قيمها وأخلاقها؛ فإن هذا التطور الكبير، الذي اختزل العالم كله في الهاتف المحمول، يضع منظومة القيم هذه أمام تحدي الانصهار والاختراق من قِبَل ثقافات ومنظومات قيمية وأخلاقية غريبة عن المجتمع الإماراتي، ولا سيَّما أن تلك الشبكات المتطورة التي تربط البشر عابرة للحدود الجغرافية، وتتخطى باستمرار إجراءات التقنين والحماية؛ ما يجعلها خارج السيطرة؛ ومن ثَمّ فإن سياسة التحصين المادي والتكنولوجي لم تعُدْ تنفع في تحصين الأجيال المقبلة التي ستعتمد عليها الخمسون عامًا التالية من عُمر دولة الإمارات العربية المتحدة.

ولطالما ضربت دولة الإمارات ومجتمعها المضياف مثلًا في قيم التسامح والتعايش، على الصعيدين الرسمي والشعبي؛ لكنَّ التركيبة

المتعددة الجنسيات للسكان، واحتكاك المجتمع الإماراتي المباشر بعدد من الثقافات المختلفة المنابع والمفاهيم، قد يُمثّلان برغم آثارهما الإيجابية الجمّة تحديًا آخر أمام منظومة القيم والأخلاق.

هذه التحديات التي ستنعكس على مستقبل المجتمع في السنوات المقبلة تحتاج إلى بنية ثقافية قوية للفرد الإماراتي تستند إلى القيم والأخلاق التي تربّى عليها، كما تحتاج إلى تنشئة الأجيال على العقل الواعي والناقد المؤسَّس على موروثنا القيمي؛ ومن ثَمّ يُعَدُّ التعليم الضمانة الكُبرى في حماية الأجيال المقبلة من تفكك منظومة القيم والأخلاق الإماراتية؛ وذلك هو المرتكز الرئيسي الذي بنى عليه صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، حفظه الله، مبادرة تدريس مادة التربية الأخلاقية في المدارس.

ثانيًا: اللغة

تُعد اللغة، بقسميها المنطوق والمكتوب، الواجهة التي تعبّر عن ثقافة المجتمع، وتنقلها عبر الأجيال؛ فهي ليست مجرد أصوات منطوقة ورموز مكتوبة؛ بل هي الوعاء الذي يحوي الثقافة الفردية والمجتمعية، والآلية التي يخلق بها الفرد أفكاره، ويصوغ رؤاه؛ وتظل اللغة رمز هُوية المجتمع وثقافته.

وفي حين تجمعنا اللغة العربية ذات الموروث الثقافي والفكري والروحي العميق والمتجذّر في ضمير المجتمع الإماراتي وتاريخه؛ فإنها

تُجابِه تحديات عدَّة؛ من أهمها الهيمنة اللغوية التي يواجهها العالم؛ فلا يمكن إنكار هيمنة اللغة الإنجليزية على العالم وشبكات التواصل الاجتماعي، إلى درجة أصبحت فيها لغة عالمية لكل البشر، ولا سيَّما أن التركيبة السكانية المتنوّعة لدولة الإمارات تعتمد على اللغة الإنجليزية بصفتها مشتركًا لغويًّا يجمعها في تعاملاتها اليومية والعملية.

وقد وصلت هيمنة اللغة الإنجليزية إلى الأسر العربية في عقر بيوتها، ولا سيَّما مع اعتمادها على مربيات من جنسيات ناطقة بغير العربية، وهذا تَحدٍّ كبير لا بد من أن ننتبه إليه؛ لأن الطفل سينمو وسيتفتح وعيه على هُوية لغوية مختلفة عن هُويتنا اللغوية الأم، وقد يتأثر ثقافيًّا وفكريًّا بتلك الهُوية اللغوية؛ ما قد يترك أثرًا في الهُوية الوطنية. وفي هذا السياق لم تدّخر دولة الإمارات العربية المتحدة جهدًا في سبيل الحفاظ على اللغة العربية، عن طريق وضع استراتيجيات، ولا سيَّما في التعليم، من أجل حماية اللغة العربية، وتعزيزها، وإدامة حيويتها، وضمان مواكبتها ما يستجِد من علوم وتكنولوجيا وأفكار.

ثالثًا: التراث المادي والمعنوي

يظل التراث المادي، من موروث عمراني ومقتنيات مادية تاريخية، ذا أثر في بناء الهُوية؛ لكن الأثر الأكبر في الهُوية يعود إلى التراث المعنوي، الذي يشمل الموروث الشعبي من معارف وثقافة، والموروث الشفاهي من قصص وأساطير وأمثلة شعبية وسلوكيات مجتمعية في المناسبات

وغيرها. ويترك التراث المعنوي أثرًا عميقًا في تكوين الهُوية الفردية والمجتمعية، نظرًا إلى استقراره في الضمير الجمعي، وتحركه بين الأفراد، وانتقاله من جيل إلى آخر في صورة تلقائية ويومية.

وتُعَد المحافظة على التراث المعنوي عنصرًا مهمًّا جدًّا في إبقاء ملامح الهُوية الإماراتية. وأنجزت الدولة الكثير من العمل، وبذلت جهودًا كبيرة، ولا سيَّما في تسجيل جزء كبير من تراثنا المادي والمعنوي في منظمة «اليونسكو»، وتأسيس عدد من المؤسسات التي تهدف إلى الحفاظ على هذا التراث العظيم.

إن التحديات التي يواجهها التراث المعنوي كبيرة، وحتمًا سيكون حجمها أكبر في المستقبل. وهناك تحولات طالت بعض المظاهر السلوكية للهُوية الإماراتية؛ إذ تغيّرت بعض العادات التي أصبحت لا تتواءم مع آليات الحياة في العصر الحديث، والانفتاح الثقافي الذي ميز دولة الإمارات العربية المتحدة، التي أصبحت نموذجًا للمجتمع «الكوزموبوليتاني» (الكوني)؛ فتسللت إلى التراث المعنوي ثقافات أخرى؛ وذلك كله يؤثر في تراثنا المعنوي الأصيل، ويُضعف دوره في بناء الشخصية الإماراتية.

وقد تكون مواجهة تحديات التراث المعنوي هي الأصعب مجتمعيًّا؛ فمثلًا لم تعُد الأمهات اليوم يستخدمن «الخراريف» في تربية الأبناء وتسليتهم كما كانت الحال قديمًا؛ فالحداثة والتطور الحتمي والطبيعي لمفردات الحياة أدّيا إلى ذلك. ويمكن التغلب على هذا

الجانب من التحدي بإعادة تقديم تلك «الخراريف» في صورة منتجات سينمائية كرتونية باهرة تُحيي الدور الذي كانت تؤديه في تربية الأطفال، وغرس ملامح الشخصية الإماراتية في نفوسهم، من دون الإخلال بقيمة التطور والعلم والتكنولوجيا الحديثة.

إن المرتكزات الأساسية للهُوية الإماراتية تواجه عددًا من التحديات التي أيقنتها قيادتنا الرشيدة؛ فقدمت التوجيه والدعم الكبيرين للحفاظ على تلك المرتكزات عن طريق المؤسسات والمبادرات والقوانين التي تهدف إلى حماية الهُوية الإماراتية، ولا سيَّما في ظل الانفتاح الثقافي والتكنولوجي على العالم.

ولا يكتمل دور الدولة في حماية الهُوية الوطنية من دون الإسهام الفاعل للمجتمع، وعلى وجه التحديد الآباء والأمهات؛ فدورهم في تربية الأبناء وتنشئتهم على مفردات الهُوية الإماراتية مهم جدًّا؛ ومن ثَمّ نكون بذلك قادرين على بناء الأجيال المقبلة بملامح هُويتنا الأصيلة، وبعقليات علمية، ومعرفة مستنيرة تستوعب التطور والتكنولوجيا وتتعامل معهما بذكاء.

يجب أن نُقدم إلى العالم نموذجًا فريدًا للمجتمع المتطور والمتماشي مع الحضارة البشرية، والمحافِظ -في الوقت نفسه- على مرتكزات هُويته وملامحها من دون تشويه.

صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان
قائد مسيرة الإمارات وداعم نهضتها

معالي الأستاذ الدكتور جمال سند السويدي

حدَثٌ جديدٌ يُضاف إلى تاريخ الإمارات، وعزها، ومجدها بانتخاب صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، حفظه الله، رئيسًا لدولة الإمارات العربية المتحدة؛ فسموّه مثال للقيادة الحكيمة الواعية، والعصرية المُلهمة، وقائد يحظى بالاحترام والتقدير محليًّا وإقليميًّا وعالميًّا؛ فهو رائد التغيير والتحديث، والتعليم الحضاري، والأصالة والمعاصرة؛ وتتجسَّد في سموه مقولة المغفور له -بإذن الله تعالى- الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان: «إن الثروة الحقيقية هي ثروة الرجال، وليس المال والنفط؛ ولا فائدة في المال إن لم يُسخَّر لخدمة الشعب»، تعبيرًا عن إيمانه الراسخ بأن المواطن الإماراتي هو أساس التخطيط للحاضر والمستقبل؛ وتمثل هذه المقولة مصدر الإلهام الحقيقي للعمل من أجل إسعاد الإنسان ورقيّه وتقدمه في دولة الإمارات منذ نشأتها في عام 1971 حتى الآن، وهي المقولة التي يسير على نهجها صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان؛ فقد نجح سموه في الجمع بين المبادئ والقِيم الأساسية والتوجه الواقعي، فهو يجمع بين التراث والمعاصرة والتطور والتقدم وحب الناس والمحافظة على القِيم

الأسرية والترابط الأسري والاجتماعي، وكل ذلك بأساليب وطرق حديثة؛ فهو من أكبر المؤيدين لثورة المعلومات والاتصالات، ويهتم كثيرًا بنشر المعرفة، ويَعُدّها ثروة وطنية.

إن صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان شخصية قيادية من الطراز الأول؛ فهو نموذج فريد من قادة الأمة، ومثال للرجل الذي يعمل بصمت وفق رؤية واضحة تؤمن بأن المآثر تبقى، وأن على «هذه الأرض ما يستحق الحياة»، وأن الإنسان هو رأسمال أي تقدُّم حقيقي، وأن هذا الإنسان يجب أن يكون قويًّا بقِيمه وعلمه وفكره، متسامحًا متعايشًا مع مَن يقاسمه هذا الفضاء الكوني. وإن رؤية صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان لمستقبل الوطن هي رؤية القائد الخبير المحنّك الذي لا يعرف التوقف أو التراجع عن المكتسبات.

ويركز سموه على النهضة التعليمية والثقافية، ويرى أن التعليم هو حجر الأساس القوي لتنمية الثروة البشرية الوطنية؛ وهو رائد النهضة التعليمية والحضارية التي تشهدها ربوع البلاد بشكل عام، وإمارة أبوظبي بشكل خاص، سواء من خلال توفير مقومات التعليم العصري داخل الدولة، أو فتح المجال أمام الشباب الإماراتي المتميز لتلقي العلم في أرقى الجامعات العالمية؛ ولعل منحة الشيخ محمد بن زايد للتعليم العالي، التي بدأت في عام 2011، هي مثال بارز في هذا الشأن. وإلى جانب التعليم هناك أيضًا النهضة العمرانية؛ إذ طوَّر سمّوه نظامًا إداريًّا يتمتع بأعلى درجات الكفاءة.

إن طموحات صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان لا تحدها حدود؛ ولذلك فإنه يعمل دائمًا على أن تكون دولة الإمارات العربية المتحدة في المركز الأول في مجالات التنمية المختلفة، ليس بالمعايير الإقليمية فقط، بل بالمعايير الدولية أيضًا، ومن هنا يجيء اهتمام سموه بالاقتصاد المبني على المعرفة، وتشجيع البحث العلمي، والتوجه نحو الطاقة النظيفة والمتجددة، ومثالنا البارز في ذلك مدينة «مصدر»، فضلًا عن الطاقة النووية للأغراض السلميَّة، ومعرض ومؤتمر الدفاع الدولي (آيدكس)، وتعزيز الصناعات الوطنية، وخاصة الصناعات النوعية والمتقدمة؛ ما يصبّ في هدف تنويع الاقتصاد الوطني، وإحداث تنمية مستدامة لا يكون اعتمادها الأساسي على النفط.

أبرز صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان أهمية الاتحاد، وبناء الدولة العصرية، وتطوير الاقتصاد، وتوفير المستوى المعيشي الرائع لشعب الإمارات؛ فقد عاصر سموّه مجتمع ما قبل النفط الذي كان يعاني الفقر الشديد والحاجة، ومجتمع ما بعد النفط الذي يتميز بالفائض الكبير ووجود الموارد والوفرة المالية؛ والمَثَل الأعلى لسموه في ذلك، ونموذجه في الصبر والحكمة والقيادة الرشيدة، هو والده المغفور له -بإذن الله تعالى- الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان.

ومنذ أن كان سموّه رئيسًا لأركان القوات المسلحة عمل وفق قاعدة مفادها أن «التنمية تحتاج إلى قوة تحميها، وتحتضن مكتسباتها»؛ فشهدت قواتنا المسلحة قفزة نوعية على مستويات التسليح، والتدريب،

والتأهيل العلمي، والخطط، والعمليات. ويؤكد سموه دائمًا أن قواتنا المسلحة هي الدرع الحامية للوطن، والعين الساهرة على حدوده، ورمز التلاحم الوطني، والسند للأشقاء، والعون للأصدقاء. ولعل الأداء البطولي لقواتنا المسلحة ضمن التحالف العسكري العربي في اليمن لاستعادة الشرعية وإجهاض انقلاب جماعة الحوثي، الذي تجلى حينما سقط عدد من جنودنا البواسل شهداء في ساحة القتال، والدعم الشعبي الكبير لمهمة قواتنا، كل ذلك أكد بوضوح بُعد نظر صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، وصواب رؤيته في الاهتمام الكبير بقواتنا المسلحة، لتكون حصنًا لحماية مكتسبات الوطن، وعونًا في الدفاع عن منظومة الأمن القومي العربي.

ويؤمن سموّه بأن عملية التحديث يجب ألا تنال من الخصوصيات الحضارية والثقافية، وأن المواطن المنفتح على العالم والفخور بتراثه وثقافته في الوقت نفسه، هو الذي يستطيع أن يَثبُت في مضمار التنافس العالمي في مجالات التطور والترقي. ولا تكتمل منظومة بناء المواطن القادر على المشاركة الحقيقية في تنمية وطنه وحماية مكتسباته، في فكر سموه، إلا بتعزيز معاني وقيم الانتماء الوطني لديه وتعميقها؛ ومن هنا جاءت إشادة سموه القوية بالحماسة الكبيرة التي أقدم بها الشباب الإماراتي على الانضمام إلى الخدمة الوطنية والاحتياطية، واصفًا إياهم بأنهم «فخر للوطن وعِماد مستقبله»، وقدوة حسنة بالتفاني في خدمة الوطن، والاستعداد للتضحية من أجله بلا تردد.

ولا يتردد صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان في اتخاذ القرار الحازم والحاسم، حينما يتعلق الأمر بالأمن الوطني لدولة الإمارات، ومصالحها العليا، وصون مكتسبات شعبها في التنمية والانفتاح والوسطية. وقد أثبت سموه خلال الأحداث التي مرت بها منطقتنا في السنوات الأخيرة، مقدرة بارعة على التخطيط والتنفيذ وإدارة الأزمات، وإيجاد البدائل والحلول الاستراتيجية للتعامل مع المستجدات الإقليمية ضمن منظومة دقيقة لإدارة المخاطر؛ ما جنّب دولة الإمارات وشعبها، وشعوب مجلس التعاون لدول الخليج العربية الأخرى، خطر التمزق والصراع والفتن الطائفية التي تشعلها تنظيمات التطرف والإرهاب في مناطق جغرافية شتَّى من حولنا.

وعلى الرغم من أن سموه مهموم دائمًا بمصلحة الوطن والمواطن؛ فإن هذا لا يُنسيه أبدًا مسؤولياته العربية والإسلامية والإنسانية، ولم يكن اختيار سموه ضمن أفضل 10 شخصيات هي الأكثر نفوذًا في العالم الإسلامي خلال عام 2013 -بحسب تصنيف المركز الملكي للدراسات الاستراتيجية الإسلامية في العاصمة الأردنية عمّان- إلا تعبيرًا عن الاعتراف بدور سموه في خدمة قضايا الأمتين العربية والإسلامية، وجهده الكبير في نشر الصورة الصحيحة لديننا الإسلامي الحنيف، من خلال تعزيز نهجه الوسطي وتعاليمه السمحة، ونبذ الفكر المتطرف الذي طالما تسبب في إشعال الحروب والصراعات، وشَغَل المسلمين في العالم أجمع عن قضيتهم الحقيقية وشاغلهم الأهم، وهو اللحاق بركب العصر، والخروج من نفق التدهور الحضاري.

كما لم يتردَّد صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان يومًا في الانتصار لقضايا أمّتيه العربية والإسلامية، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، وبالحماسة نفسها نراه يدافع بقوة وصدق عن القِيم الإنسانية والحضارية وحق البشر -أينما كانوا- في الأمن والاستقرار؛ ومن هنا كان دعم سموه القوي لاستقرار الشقيقة مصر وشعبها، مردداً في ذلك كلمته المشهورة التي قال فيها: إنه لو كانت هناك «لقمة خبز» لاقتسَمَتْها الإمارات مع مصر. وضمن هذا السياق، وفي إطار هذه الفلسفة الإنسانية الراقية، جاءت وتجيء مواقف سموه المناصِرة لحق الشعوب العربية والإسلامية الشقيقة في التمتع بثرواتها، والتعايش السلمي بين طوائفها وأعراقها كافةً، بعيدًا عن النعرات الدينية، والصراعات الطائفية.

ويؤمِن سموه بوحدة المصير الإنساني والمسؤولية الإنسانية المشتركة تجاه معاناة البشر في مختلف مناطق العالم، بصرف النظر عن اختلافات الجنس أو العِرق أو الدين أو المذهب؛ وفي هذا السياق جاءت مبادرة سموه الحضارية الخاصة باستئصال مرض شلل الأطفال من العالم بحلول عام 2018، وتقديمه 120 مليون دولار لتحقيق هذا الهدف، وهي المبادرة التي لاقت إشادة دولية كبيرة ولا سيَّما من المؤسسات المعنية، وعبّرت عن الحِس الإنساني العميق والراقي لدى سموه. وتعتز دولة الإمارات قيادةً وشعبًا بريادتها العالمية في النهج الإنساني الذي يعبّر عن قِيمها، وخلال تفقد سموه لمدينة الإمارات الإنسانية التي تستضيف مؤقتًا العائلات الأفغانية قال سموه: إن الإمارات

ستظل رمزًا للعون والنجدة في أوقات الشدة، ومصدر إلهام في العمل الإنساني، مؤكدًا أنها لن تدخر جهدًا في الوفاء برسالتها الإنسانية المنطلقة من قِيم العطاء وعمل الخير وترسيخ الأخوة الإنسانية، والتضامن مع الشعوب في مختلف الظروف والتحديات.

إن الاحترام الكبير الذي يحظى به صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، على الساحتين الإقليمية والدولية، فتح ولا يزال يفتح آفاقًا واسعة أمام العلاقات الخارجية الإماراتية، من خلال تواصل سموه الشخصي، وزياراته واستقبالاته للقادة والزعماء من دول العالم شرقًا وغربًا، وليس ذلك بأمر غريب، فقد نهل سموه من نبع مدرسة العطاء والولاء والانتماء الوطني، التي أسس دعائمها الوالد المؤسس المغفور له -بإذن الله تعالى- الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان.

وإذا أردتُ أن أقول كلمة في نهاية هذا المقال، فإنني أردد ما يقوله ويؤمن به كل مواطن إماراتي، وهو أن صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، هو «فخر الإمارات» بِحقٍّ؛ لسماته الشخصية والإنسانية الفريدة، وتجسيده القوي لتجليات كاريزما القيادة، التي تستطيع حشد الطاقات وجمع القلوب وتوحيد الإرادات وتعبئة طاقات الجميع، من أجل هدف واحد؛ فسموّه مدرسة في الوطنية الخالصة، درسها الأول هو السهر من أجل مصلحة هذا الوطن وأبنائه، ولعلَّ الثقة التي نستشعرها جميعًا -نحن المواطنين- في شخص سموه، تنبع في الأساس من شخصيته التي تملك رؤية شاملة ومتكاملة للأمن الوطني؛ فتجعلنا واثقين بأن

دولتنا تمضي في طريقها بثقة، وبأنها دائمًا في أيدٍ أمينة؛ كيف لا، وسموه هو الغرس الطيب للمغفور له -بإذن الله تعالى- الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طيب الله ثراه، والتجسيد الحي لمدرسته في الحكمة والإنسانية؛ المدرسة التي لا ينضب إلهامها ولا يتوقف وهجها؟

وأخيرًا، فليلتمس لي سيدي صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان العذر؛ لأن كلماتي لم تستطِع أن تفيه حقه، ولكن ما يشفع لي هو أن عبقرية سموه وتفرُّده وعظَمَته لا يمكن لأي كلمات أن تُعبّر عنها.

أسس البيئة الأمنية في الفكر القيادي الإماراتي

معالي الفريق ضاحي خلفان تميم

الأمـن ركيـزة التنميـة، وقـادة دولـة الإمـارات العربيـة المتحـدة تنمويـون؛ فقـد حرصـوا دائـمًا وأبـدًا عـلى أن تخلـو البيئـة الأمنيـة مـن التقلبـات وردود الفعـل التـي تُحدِث إخـلالًا بالأمن العـام، وأَولَـوْا جُلّ اهتمامهـم للبيئـة الأمنيـة التـي أرادوا لهـا أن تكـون بيئـة جاذبة للإنسـان؛ ولذلـك نرى اليوم هـذه الصورة المتمثلة في اسـتقطاب مختلف الجنسـيات إلى دولـة الإمـارات؛ إمَّـا للعمـل فيهـا، وإمَّا للاسـتثمار في ظل هـذه البيئة الآمنـة. وبحكـم خـبرتي التـي امتـدَّت أكثـر مـن خمسـين عامًا في شـؤون الأمـن أسـتطيع أن أُحدد أسـس البيئة الأمنية في الفكـر القيادي الإماراتي.

للاسـتعداد والجاهزيـة أهميـة خاصـة عنـد القائـد الإمـاراتي؛ فـلا ينتظـر حتى تقـع الأحداث، وإنما يسـتشرف المسـتقبل، ويُعِد العـدَّة لما قد يحـدث، بل يُجـري أيضًا اختبـارات منتظمة لقيـاس قدرات قواتـه الأمنية وجاهزيتهـا. ولدينـا أمثلـة عـدَّة عـلى ذلـك، منهـا الجاهزية والاسـتعداد لانعقـاد مؤتمـر صنـدوق النقـد والبنـك الدوليـين، وإكسـبو 2020 دبي، وكيـف تمكَّنـت دولـة الإمـارات في هاتَين المناسـبتَين من تحقيـق نتائج غير مسبو قة .

أما في **التعاون الأمني**؛ فكثيرة هي الأحداث التي برهنت على أن التعاون الأمني يحتل مكانة خاصة في فكر القائد الإماراتي، وقد تَمَثّل ذلك بوضوح على الصعيدين الداخلي والخارجي؛ فداخليًّا نرى هذا الانسجام بين الأجهزة الأمنية الاتحادية والأجهزة الأمنية المحلية في الإمارات، الذي شكَّل في الحقيقة تجربة فريدة في التعاون الأمني على مستوى الدولة. وأما خارجيًّا؛ فقد حازت دولة الإمارات جائزة أفضل تعاون «ميداني معلوماتي عملياتي» في مكافحة المخدرات على مستوى الوطن العربي ست مرات على التوالي.

وإذا ما تلمّسنا جوانب **حقوق الإنسان**، نجد أنها من الأمور التي يحرص عليها قادة دولة الإمارات إحقاقًا للحق، بغض الطرف عن الجنسية واللون والدين؛ فقد عملوا على إرساء قواعد حقوق الإنسان في جميع الممارسات الأمنية وغير الأمنية؛ ما جعل كثيرًا من الجنسيات تنجذب إلى دولة الإمارات للعمل، بل للاستقرار فيها أيضًا.

كما رأينا اهتمام قادة دولة الإمارات بإرساء **العدالة الاجتماعية**؛ لأنهم يدركون مدى أهميتها في خلق الأجواء الأمنية المستقرة، وقد تَمَثّل ذلك في إتاحة فرص الاستثمار والحصول على وظائف للمواطنين وغير المواطنين؛ وكذلك الحال بالنسبة إلى الأمن الأسري، الذي يأخذ حيزًا كبيرًا في فكر القائد الإماراتي؛ ذلك لأن الأسرة نواة المجتمع، ولأن صلاحها يعني صلاح المجتمع. وهذه غاية من غايات الخطط الاستراتيجية لقادة دولة الإمارات، التي أُعلنت في ملتقى الحكومات

الـذي عُقـد أخـيرًا في إكسـبو 2020 دبي؛ إذ ركَّـز الفريـق سـمو الشـيخ سـيف بـن زايـد آل نهيـان نائـب رئيـس مجلـس الـوزراء وزيـر الداخلية، عـلى هـذا الجانـب بـكل وضوح.

أمـا **التسـامح**، الـذي لدولـة الإمـارات باع كبـير فيه؛ فقـد اختـاره قادة الدولـة سـبيلًا إلى التعايـش الآمـن والمسـتقر محليًّـا وإقليميًّـا ودوليًّـا، بصفته إحـدى دعائـم الأمن والاسـتقرار والتفرغ للتنميـة والازدهار والتقـدم، بدلًا مـن الخـوض في المشـاحنات الدوليـة أو الإقليميـة التـي لا ينتـج منها سـوى الإخـلال بالأمـن الاقتصـادي؛ وإذا ما تعطَّـل الاقتصاد كان سـببًا في إحداث صعوبـات ماليـة وقضايـا تجاريـة، وعجز عـن سـداد الديون، ونحـو ذلك.

وإذا مـا نظرنـا إلى تقديـم **الخدمـة الأمنية**، نـرى أنها من أسـس البيئة الأمنيـة في فكـر القائـد الإمـاراتي؛ فهل سـمعتم يومًا بخدمة أمنية «سـبعة نجوم»؟ شـخصيًّا لم أسـمع بذلك إلا حينما أمرت حكومـة الإمارات قادة الدوائـر الأمنيـة وغير الأمنية بتقديـم خدمات بأرقى ما تكـون. ولعلّ من بـين هذه الخدمـات إنجـاز المعاملات بلمسـة زر عـلى الهاتف النقـال. كما أن مراكـز الخدمـة الأمنيـة حصـدت جوائز كثـيرة في هذا المجـال، ولم يعُد في خدماتنـا الأمنيـة والشرطيـة مـا يُشـعِر المراجـع بغلظـة في التعامل؛ بل إنـه يُلاقَـى بالابتسـامة والإنجـاز السريع؛ مـا أوجـد رِضًا شـعبيًّا منقطع النظـير. وتحقيـقُ الرضـا مطلـب حكومـي اليـوم؛ ذلـك لأن عـدم الرّضا لـه انعكاسـات غـير مرغوب فيهـا؛ ولذا أضحـت الدوائر تتسـابق في نيل رضـا المتعاملـين، وهـذا في حـد ذاته يحقـق الأمن النفسي للإنسـان.

وفي ظل هذه البيئة أصبحت **الشراكة مع المجتمع** ممارسة اعتيادية؛ فأسهمت الشراكة الأمنية مع مجتمع دولة الإمارات في إيجاد برامج مثل «كلنا شرطة»، و«مجالس الشرطة»، و«الشرطة المجتمعية»، وكثير من البرامج التي شعر من خلالها المواطنون والمقيمون بأن الأمن مسؤولية الجميع، وهذا له أهمية قصوى في التصدي للجريمة والخارجين عن القانون؛ وهو ما يُوفّر مناخًا آمنًا في ربوع الدولة؛ ولذلك ليس مستغربًا أن تكون دولة الإمارات الأكثر شعورًا بالأمان فيها عالميًّا.

وعلى صعيد **الحداثة والتجديد** حرص قادة دولة الإمارات على تحرير هيئاتهم ومؤسساتهم ودوائرهم من قيود الروتين العقيم؛ بل أكدوا لجميع المسؤولين أن الحداثة والتجديد مطلب حكومي وشعبي في آن واحد؛ لذلك أضحى الإنسان في دولة الإمارات يعتز بهذا التطور. وقد مكّنت الحكومة دوائر الشرطة من تحقيق ما يضمن لها استخدام أحدث المعدات والأجهزة التقنية التي تمكّنها من الكشف عن غموض الجرائم؛ وأهّلت كوادرها البشرية تأهيلًا رفيع المستوى.

ومن أسس البيئة الأمنية أيضًا تعزيز مهارة **إدارة الأزمات** لدى القائد الإماراتي الذي أثبت أنه قائد استثنائي، ولعل إدارة أزمة «كوفيد-19» خير مثال على ذلك، ولا سيَّما ما رافقها من قدرة فائقة على إدارة هذه الأزمة بأسلوب لم يُعطّل الحياة كما عطّلها في بقية دول العالم. وقد كانت دولة الإمارات الأكثر انفتاحًا في أثناء الجائحة، والأقل إصابة، والأوسع تطعيمًا للمواطنين والمقيمين، والأكثر تقديمًا

للمساعدات الدولية من أجل التصدي للجائحة؛ وتعافت منها قبل غيرها؛ بحكمة قادتها وحُسن إدارتهم للأزمة.

وفوق ذلك كُله كانت عبارة «**لا تشلّون هم**»، التي أطلقها سيدي صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، حفظه الله، بمنزلة الترنيمة التي أشعرت الناس بالراحة بعد القلق الذي أصاب العالم من جرّاء هذه الجائحة.

إن البيئة الأمنية في الفكر القيادي الإماراتي بيئة صنعها مؤسس دولة الإمارات العربية المتحدة المغفور له -بإذن الله تعالى- الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طيّب الله ثراه، الذي يؤكد إرثُه ضرورة إيجاد بيئة آمنة ليس للإنسان فقط؛ بل لكل حيّ كذلك، وتعزيز كل بيئة آمنة تجعل دولتنا وطنًا لا يهتم بالإنسان فحسب، بل بالمكان والزمان أيضًا، ولذلك كانت دولتنا حريصة على أن تسابِق الزمن في تحقيق ما تصبو إليه.

وفّق الله قادتنا لما يحبه ويرضاه، وألهمنا جميعًا العمل على تحقيق الأمن في ربوع وطننا الغالي.

توحيد القوات المسلحة لدولة الإمارات العربية المتحدة

رشاد محمد سالم السعدي

ترعى دولة الإمارات العربية المتحدة السلام وتدعمه من مرتكز قناعات راسخة تجسَّدت في فكر المغفور له -بإذن الله تعالى- الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، رحمه الله، وتواصلت نهجًا مُستدامًا؛ وفي الوقت نفسه تأخذ الدولة بأسباب القوة التي تحقق الاستقرار، وتدعم السلام، وتحفظ السيادة والأرض والعِرض؛ فحظيت القوات المسلحة الإماراتية بدعم القيادة الرشيدة منذ تأسيس الاتحاد في ديسمبر 1971 وفق قراءة القادة المؤسسين للأحداث وسلوك القوى الخارجية آنذاك، ورؤيتهم المستقبلية الخاصة.

وجاءت الخطوة التاريخية بتوحيد القوات المسلحة الإماراتية في 6 مايو عام 1976، لتُواكب الدولة الاتحادية سياسيًّا وتنمويًّا واقتصاديًّا. وبناءً على توجيهات الشيخ زايد، رحمه الله، صدر القرار التاريخي لرئيس المجلس الأعلى للدفاع رقم (1) في شأن توحيد القوات المسلحة.[1]

وبمعزل عن دمج جميع القدرات العسكرية للإمارات المتحدة مجتمعةً؛ فإنه بمجرد أن أُعلِن اتحاد هذه الإمارات العربية بدأت

1 أمل عبدالله الهدابي، "القوات المسلحة.. دور فاعل في تعزيز دولة الإمارات إقليميًّا ودوليًّا"، موقع **مجلة درع الوطن**، 1 مايو 2015، على الرابط: https://cutt.ly/OiSfHpg

تتلاشى الأدوار التاريخية التقليدية التي أملتها الظروف على حكومات الإمارات قبل الاتحاد؛ إذ لم تعُدْ تلك الأدوار تفي بمتطلبات نهضة الدولة في سياق الظروف المحيطة والمعطيات المستجدة؛ غير أنّ التغيير لا يتحقق بين يوم وليلة؛ إذ يتطلب دراسات وافية تضمن بلوغ الغايات وتحقيق الأهداف المرجوة من دون أي مخاطر من أي نوع، وفي أي جانب له علاقة بواجبات القوات العسكرية والحرس والشرطة المحلية لأي إمارة.

ويستعرض هذا المقال أهمية توحيد القوات المسلحة لدولة الإمارات العربية المتحدة لتُصبح دعامة متينة في هذا البنيان، الذي أصبح ضمن دول الطليعة في العالم من واقع المؤشرات التنافسية التنموية، والإنجازات التي تحققت منذ سبعينيات القرن العشرين.

المشهد السياسي وحتمية الاتحاد

لم تكن فكرة اتحاد الإمارات مبعث طمأنينة لبعض دول الجوار، في ظل أجواء الحرب الباردة، والظروف السياسية السائدة في منتصف ستينيات القرن العشرين، التي كان يسودها الشك والترقّب لما هو آتٍ، وخاصةً أن التغيرات في موازين القوى العظمى أضحت تتأرجح بين أطرافها، وأصبحت في أوْجِها مع انحسار المد الاستعماري، واشتداد التنافس بين حلف وارسو وحلف شمال الأطلسي من جهة، وذلك الصراع المتأجّج بين الشيوعية والرأسمالية وعلى رأسها الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى، ولا سيَّما

أن المد الشيوعي وصل إلى الجزيرة العربية عبر بوابتها الجنوبية، وكان يتطلع إلى التمدُّد شمالًا إلى الخليج العربي.[2]

كما أن المشهد العام في دول المنطقة كان يشوبُه كثير من مظاهر عدم الاستقرار إبان تراجُع الوجود البريطاني، وإعلان عدد من دول المنطقة استقلالها، وترقُّب تبعات رحيل القوات البريطانية من قواعدها في الجزيرة العربية والخليج العربي.[3]

وكانت الخلافات الحدودية حينئذٍ تقضُّ مضاجع شعوب المنطقة وحكامها؛ فقد كانت ألغامًا موقوتة قابلة للتحول إلى خلافات سياسية، وربما صراعات مسلحة. وعندما جاء اتحاد الإمارات العربية في الخليج كان حجر الزاوية في جهود تقليص الاختلالات الأمنية في المنطقة، وأسهم في تهيئة بيئة محلية أكثر استقرارًا، وطمْأن المجتمع الدولي ودول الجوار بأن الاتحاد يمضي بالدولة الحديثة نحو آفاق تشجع على الدفع بالعلاقات الخارجية قدمًا، ويعظّم الفرص الكامنة للتعاون مع دولة، وليس مع إمارة أو إمارات ذات موارد وقدرات محدودة.[4]

---

2 للمزيد من التفاصيل عن الأوضاع السياسية في منطقة الخليج في ظلّ الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، انظر: ظافر محمد العجمي، **أمن الخليج العربي: تطوره وإشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006).

3 انظر: محمد حسن العيدروس، **تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر** (القاهرة: عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، 1996).

4 انظر: شاكر محمود وهيب، **السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة** (دمشق: دار ومؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، 2012).

على الصعيد الدولي أصبح بحث دولة الإمارات العربية المتحدة عن التعاون الدفاعي والعسكري والأمني مع قوًى دولية وإقليمية خيارًا استراتيجيًّا لا رجعة عنه، في ظل الحاجة الماسَّة إلى التسلّح وبناء قوات مسلحة قادرة على الدفاع عن أراضي الدولة، وحماية ثرواتها وحدودها واتحادها. وسعت دولة الإمارات إلى تعزيز العلاقات السياسية والتجارية والاقتصادية مع الدول الصديقة، وبناء علاقات جديدة، والعمل على رفع مستوى التكافؤ التعاوني وفق معايير دقيقة، من ضمنها واقع أن دولة الإمارات ذات سيادة، ولا تقبل التعاون الاستغلالي أو الهيمنة المطلقة من الطرف الأقوى.

وحدَّدت دولة الاتحاد الأدوات التي تُمكّنها من بلوغ أهدافها السياسية، فكانت إحدى تلك الأدوات هي الاقتصاد، إضافةً إلى القوة العسكرية، وغيرهما من الأدوات المتنوعة والمتكاملة. ولأن القوة العسكرية يتحتم عليها أن تدعم السياسة الخارجية؛ كان لا بدّ أن تكون قوية، ومدرَّبة، ومترابطة، ومجهزةً بأحدث المعدات المتكاملة؛ ولذلك أُعدَّت إعدادًا جيدًا لتأدية هذا الدور الحيوي؛ ما أكد أهمية توحيد القوات المسلحة بصفته خيارًا استراتيجيًّا وضرورةً حتميةً.

أهمية الدور الدفاعي والأمني للقوات المسلحة

لا شك في أن السؤال الذي يتبادر إلى أذهان المتتبعين لمراحل بناء الاتحاد هو: لماذا لم تُوحَّد القوات المسلحة عند قيام الاتحاد نفسه، بدلًا من الانتظار قرابة خمس سنوات لتحقيق هذا الهدف؟ هناك أسباب

عـدَّة لذلـك، منهـا أن اتحـاد الإمـارات ليـس اتحـادًا اندماجيًّـا؛ إذ تحتفـظ فيـه كل إمارة بـإدارة بعض شـؤونها الداخليـة؛ كما رأى حـكام الإمارات حينئـذٍ بـروز أولويات أخـرى أكثـر إلحاحًـا، وكان من الصـواب التركيز عـلى تلـك الأولويـات، ثم توحيـد القوات المسـلحة.

وقبـل الاتحـاد كانـت الأدوار الأمنيـة المنوطـة بالشرطـة المحليـة، وكذلـك الأدوار العسـكرية المرتبطـة بالقـوات العسـكرية المحليـة لـكل إمـارة، تقتـصر عـلى تنفيـذ واجبـات محـددة ويسـيرة، يمكـن وصفهـا بالواجبـات الضيّقـة النطاق التـي لا ترقى إلى درجة توفير الأمن المنشـود، ومواجهـة التحديـات الأمنيـة المتناميـة، ولم تكن قـادرة على حمايـة الرقعة الجغرافيـة للإمـارات في مواجهـة التهديـدات الخارجيـة، كـما أنهـا لم تكن لتُطـوّر قدراتهـا القتاليـة حتـى تواكب التقـدُّم عـلى المسـتويات العالمية في ظـل محدودية المـوارد المختلفة في كل إمـارة وتبايُنها الشـديد؛ ولذلك كان توحيـد القـوات الخيـار الأمثل.

ومـن الناحية العسـكرية يُعَدّ توحيد القوات المسـلحة محورًا أساسـيًّا كـي تضطلع هـذه القـوات بدورها الدسـتوري على أكمل وجـه، وتحافظ عـلى كيان الاتحاد ضمن الأبعاد السياسـية والأمنيـة والدفاعية. ولم يقتصر توحيـد القـوات المسـلحة في دولـة الإمـارات عـلى تلـك المظاهر الحسّـية المرتبطـة بالتنظيم، والزي العسـكري، والشـعار، والأسـلحة، والمعدات، والمناطق العسـكرية، والقواعـد البحرية والجوية، والمعسـكرات، ومناطق التدريـب، ومناطق الانتشـار، ونحوها؛ بل تعدّى ذلـك إلى الجوانب التي

تُمثّل اندماجًا حقيقيًّا في مجالات الفكر العسكري، والعلوم الاستراتيجية والعسكرية، والتعليم والتدريب، والثقافة والتقاليد والعقائد القتالية، والتوافقية الشاملة التي تسمح بتخطيط المهام العسكرية وتنفيذها وفق مبادئ ومفاهيم مشتركة؛ لتغدو القوات المسلحة لدولة الإمارات مؤسسة دفاعية وعسكرية صلبة، ومتماسكة ماديًّا وفكريًّا ووجدانيًّا، وتحكمُها الأهداف والتحديات والقيم نفسها، ومبادئ العمل المشترك، والأداء العالي المستوى.

لذلك أصبحت هناك قيادة عامة تتولى مركزية التنظيم والتخطيط والقيادة والسيطرة، وإدارة شؤون القوات المسلحة كافةً بمنهجية علمية وكفاءة عالية؛ لضمان استدامة هذه القوات وجاهزيتها لتأدية مهامها الرئيسية. وسارت عملية توحيد القوات المسلحة وفق منهجية مدروسة بدأت بسَنّ القوانين والتشريعات الأساسية ليستمد التوحيد شرعيته الوطنية التامة، ومن ثَم تبع ذلك التخطيط والتنسيق على أعلى المستويات. وطال توحيد القوات المسلحة القيادات كافةً بعد عملية إعادة التنظيم الهيكلي، وأُجريت مراجعة شاملة للوحدات والمعدات والأسلحة والنظم الإدارية والإمداد والاستخبارات والقيادة والسيطرة والاتصالات ومناطق عمل الوحدات وتدريبها؛ كما أُعيد تنظيم نُظم التدريب والمعاهد والمدارس العسكرية والكليات والدورات الخارجية، والجوانب المعيارية والتنظيمية والوثائق، وتنظيم مناطق الإيواء ومناطق الانتشار، ومواقع العمليات، والتسليح والمشتريات والعقود، ومتطلبات التوحيد كافةً، وفق خطوات تدريجية آلت إلى ما

وصلت إليه القوات المسلحة من مستوًى أكسبها ثقة القيادة والشعب، واحترام الدول الشقيقة والصديقة.

أهمية توحيد القوات المسلحة للمجالات الحيوية الأخرى للاتحاد

(1) المجال الاقتصادي

أسهمت الظروف الاقتصادية لدولة الإمارات، في ظل الاتحاد، في تهيئة فرص عظيمة لمواطني الدولة من شتى أرجائها، للتعامل مع الواقع الذي توافر بفضل قيام الاتحاد، الذي تزامن مع عصر يشهد نموًّا اقتصاديًّا كبيرًا، ويعيش نهضة صناعية على مستوى العالم، ويبحث عن مزيد من فرص التبادل التجاري، ويؤكد الحاجة الكبيرة إلى النفط.

وقد وفّر الموقع الجغرافي المتميز لدولة الإمارات -إلى جانب عوامل أخرى- فرصًا كبيرة للتجار والمؤسسات والأفراد للانطلاق نحو مستقبل مشرق، مستفيدين من الدعم الحكومي الاتحادي والمحلي لكل إمارة، والتسهيلات المحفزة للاستثمار، والإسهام في بناء اقتصاد الدولة.

ونظرًا إلى الأوضاع السياسية الإقليمية؛ فإن عملية النمو الاقتصادي والطفرة العمرانية والتنموية بحاجة ماسَّة إلى بيئة آمنة وحاضنة للازدهار، مُتمثلة في قوةٍ تحميها بوسائل ومعدات متناسقة، وفكر دفاعي وأمني شامل ومنظم يدعم تحقيق المكاسب والإنجازات

ويصونها؛ ذلك أنها تُعزز مسيرة الاتحاد، وتدعم ثقة الدول الأخرى بالتعامل مع الكيان الجديد؛ ومن ثَمّ يُحافظ الاتحاد على مكانته الدولية وسط الأمم.

(2) المجال الاجتماعي

يُعَدّ مجتمع دولة الإمارات من المجتمعات الصغيرة بالنظر إلى عدد السكان، كما أن الانتشار الجغرافي على مساحة محدودة يُسهل عملية الانتقال برًّا بين أرجاء الإمارات بالوسائل اليسيرة المتوافرة؛ إذ تعايش أهل الإمارات فيما بينهم على مدى قرون طويلة، وتكوّنت بينهم أواصر قربى متينة شكّلت بنيتهم القَبَلية والاجتماعية؛ ما جعلهم مجتمعًا واحدًا شديد الترابط، لا تتفرّق فيه مصالحهم ولا مصائرهم، فاشتركوا في مواجهة التحديات والأعداء متحالفين متكاتفين. ولم تكن الحدود المرسومة بين الإمارات كمثيلتها بين الدول يومًا؛ بل كانت بمنزلة حدود إدارية أكثر منها سياسية؛ وقد لا تُوصَف بأنها سياسية إلا في ادعاءات المستشرقين وأماني الخصوم؛ ولذلك كانت الانسيابية الاجتماعية والاقتصادية بالغة اليسر والسهولة؛ وكانت تلك عوامل أساسية لقيام الاتحاد، وأسهم ذلك في سهولة دمج القوات المسلحة وتوحيدها؛ إذ كان الإخوة وأبناء العمومة والأقارب يعملون في قوات عسكرية وشرطية في إمارات مختلفة، ولم يكن توحيد القوات المسلحة إلا زيادة تأكيد لهذه الوحدة الاجتماعية؛ فتوحّد حمل شعار الاتحاد على هاماتهم، وترسّخت في نفوسهم ضرورة العمل تحت إمرة قيادة

مركزيـة، والـولاء لصاحـب السـمو رئيـس دولة الإمـارات الـذي يتولى قمـة هـرم المؤسسـة، بصفتـه القائد الأعـلى للقوات المسـلحة.

وبرغـم أنـه لا يمكـن إغفـال بقيـة المجـالات التـي شـملها التأثـير الإيجـابي المتبادل بـين الاتحاد والإمـارات الأعضاء والقوات المسـلحة منذ توحيدهـا؛ فإنـه يتعـذُّر ذكرهـا في هـذا البحـث لكثرتها.

المشاركات الخارجية للقوات المسلحة والتطوير

مثّلـت المشـاركات الخارجيـة للقـوات المسـلحة الإماراتيـة أهميـة اسـتراتيجية بالغة؛ إذ حظِيت تلك المشـاركات باهتمام كبير داخليًّا وخارجيًّا؛ فعـلى الصعيـد الداخلي كانـت تلك المشـاركات فرصـة مثالية لتعَـرُّف طبيعة المهـام التـي تُنفَّذ وفق القوانـين الدولية وضمـن أُطُرٍ شرعيـةٍ، والوقوف على القـدرات الحقيقيـة للقـوات المسـلحة، ومجالات التطوير المنشـودة في سـبيل تحسـين مسـتواها، وتعزيز قدراتها، واكتسـاب خـبرات عمليـة حقيقية لها في ظـروف وبيئات عمليـات متنوعـة ومختلفة.

وحـازت القـوات المسـلحة، بمشـاركاتها الخارجيـة، إعجـابَ شـعب دولـة الإمـارات واحترامـه ودعمـه المطلـق؛ وذلـك نتاجًـا للسـمعة الدولية الكبـيرة لكفـاءة القوات المسـلحة في ميادين العمليـات، والأدوار الإنسـانية المميـزة التي قدمتهـا إلى المجتمع الدولي في مناطق وظـروف وأحداث مختلفة.

وعـلى الصعيـد الـدولي تصـدّرت القـوات المسـلحة لدولـة الإمـارات مشـهدًا لافتًـا للنظـر بحسـن تنظيمهـا وإعدادهـا، وجاهزيتهـا القتاليـة

والعملياتية، وكفاءتها، والنتائج التي حققتها؛ وذلك في كثير من مشاركاتها العسكرية الخارجية لمحاربة الإرهاب، وحفظ السلام، وعمليات إعادة الاستقرار، والعمليات الإنسانية في مناطق الأزمات والكوارث. وصُنّفت القوات المسلحة الإماراتية ضمن مراتب متقدمة؛ ذلك أن مشاركة قوات مُسلحة موحّدة باسم دولة الإمارات عززت قيمتها وجدواها للدولة، وزادت قدراتها وإسهاماتها في إحلال الأمن، ومكافحة الإرهاب، وتحقيق الاستقرار والسلام على الصعيدين الإقليمي والدولي.

ومع أنّ تطوير القوات المسلحة الإماراتية كان يُنجَز وفق استراتيجية ثابتة؛ فإن الوتيرة كانت استباقية وممنهجة. وتُعَدّ الدولة سبّاقة في مجال التحديث المستمر والمدروس لقواتها وفق ما يراعي الظروف المختلفة، ويُلبي حاجاتها، ويدعم قدراتها. وقد أكدت المشاركات الخارجية نجاح تلك الاستراتيجية؛ ولذلك سعت القوات المسلحة الإماراتية إلى التركيز على امتلاك وتوفير الأسلحة والمعدات والنظم الحديثة والنوعية التي تتميز بقدرات خاصة وتقنيات عالية، منها نظم القيادة والسيطرة والاتصالات، والنظم الحاسوبية، والشبكات المركزية ذات التقنية والحماية العاليتَيْن. كما اهتمَّت دولة الإمارات بالصناعات العسكرية، ووجدت القوات المسلحة فيها فرصًا إضافية لتعزيز قدراتها المختلفة. ويمكن عَدّ القوات المسلحة محركًا مهمًّا ومصدرًا للخبرة العملية في المنطقة؛ نظرًا إلى ما تتميز به المنطقة من ظروف طبيعية وبيئية وجغرافية ذات متطلبات وخصائص نوعية، تشارك في تحديد معايير الصناعات الدفاعية والعسكرية.

وتُسهم القوات المسلحة في إذكاء التنافسية المؤسسية في دولة الإمارات ودعمها، إضافةً إلى دعم السياسة الخارجية والاقتصاد الوطني، وإيجاد شركاء استراتيجيين؛ كما تُعَدّ مجالًا حيويًّا للبحث والتطوير، وإيجاد دعامة أخرى للتنوع الاقتصادي؛ هذا إضافةً إلى اهتمام القوات المسلحة بالمشاركة في برامج الفضاء، والذكاء الاصطناعي، وسبر أغوار مجالات التطوير التي تجعلها في مستوى المسؤوليات الملقاة على عاتقها بكل اقتدار وجدارة.

الخلاصة

امتلك القادة المؤسّسون لاتحاد الإمارات العربية رؤية طموحة ودقيقة تبلورت نتاجًا لقراءة دقيقة للواقع وفهم كبير للتاريخ والجغرافيا السياسية، وتلبيةً لحلم شعب كريم عاش حياةً قاسيةً وظروفًا معيشيةً صعبةً؛ ثم توالت السياسات في عصر الاتحاد لتُصبح منسجمة مع الرؤية، وتملك المرونة والأدوات التي جعلت دولة الإمارات تحظى باحترام المجتمع الدولي بفضل إسهاماتها الإنسانية.

وقد سعت دولة الإمارات العربية المتحدة إلى توظيف قواها الوطنية في سبيل الاستقرار والسلام والتنمية والازدهار، وأصبحت بفضل الاتحاد، والأدوات والوسائل التي عملت على حمايته، دولةً عصريةً تعيش نهضة حقيقية، وينعم شعبها بالأمان والازدهار.

الاتحاد كيان ذو قيمة كبيرة ليس لشعب دولة الإمارات فقط، وإنما على المستويات: الإقليمي والقومي والدولي؛ وذلك بفضل إنجازاته

وتفاعله مع الدول الأخرى، ومع المنظمات الدولية في إطار القانون الدولي واحترام المبادئ والمواثيق التي تضمن علاقات متوازنة، وتُحقق الأمن والرخاء لشعب دولة الإمارات والمقيمين فيها من الشعوب الأخرى، إضافةً إلى تكريس مبدأ التسامح تعايشًا وممارسةً، والوقوف في أثناء المحَن مع شعوب العالم ودوله كافةً من دون تمييز، ومدّ يد العون إلى الآخرين عند وقوع الكوارث والأزمات.

وقد ظلّت الحاجة إلى عناصر قوًى شاملة من أجل حماية هذا الكيان تتطلّب وجود قوات مسلحة عصرية وفاعلة، تملك خصائص فنية وقتالية تُمكّنها من الاضطلاع بدورها منفردةً، أو بالاشتراك ضمن تحالفات إقليمية أو دولية أو أممية؛ ولذلك جاءت الخطوة الجبّارة المتمثلة في توحيد القوات المسلحة لدولة الإمارات؛ لكي تحمي إنجازًا وطنيًّا وقوميًّا يكون بمنزلة منارة وئام للمنطقة، وطود خير للإنسانيَّة.

دور دولة الإمارات العربية المتحدة في محاربة الإرهاب والتطرُّف

الدكتور عبدالله جمعة الحاج

تعـدَّدت الجهـود الدوليـة والإقليميـة لمحاربـة الإرهـاب، واتخـذت أشـكالًا متنوعة تجسَّدت في العديد من الاتفاقيات والمعاهدات والتحالفات الدوليـة، والمنظـمات والهيئـات الإقليميـة، والأجهزة والمؤسسـات المحلية؛ واسـتند الكثـير من تلك الجهـود، على مر العقـود، إلى عدد مـن المرجعيات التـي هدفـت إلى مجابهـة الإرهاب والتطـرف بمختلف أشـكاله؛ من أهمها: اتفاقيـة جنيـف عـام 1937، والاتفاقيـة الأوروبيـة عـام 1977، والاتفاقية العربيـة لمكافحـة الإرهـاب عـام 1998 وتعريفهـا المعـدل للحـرب عـلى الإرهـاب عـام 2008، ومعاهدة مكافحـة الإرهاب عـام 1999 التي أقرّتها منظمـة المؤتمر الإسـلامي.

إقليميًّـا، باتـت المنطقـة العربيـة مسرحًا نشـطًا للإرهاب؛ فسـارعت دول المنطقـة إلى الاضطـلاع بـأدوار فاعلـة في «الحـرب عـلى الإرهـاب»، أو مـا يُسـمى أيضًـا «الإرهـاب المضـاد» (Counterterrorism)، الـذي تزعّمتـه الإدارة الأمريكيـة عقـب أحـداث 11 سـبتمبر عـام 2001؛ فكانـت دولـة الإمـارات العربيـة المتحـدة مـن بـين الـدول المشـاركة في الحـرب على الإرهاب، وداعمًـا قويًّـا لكـل الجهود الدوليـة والإقليمية

في هـذا الصـدد؛ كما عمـدت إلى اتخـاذ مختلـف الإجـراءات الداخلية التي مـن شـأنها إتمـام الـدور الـذي اضطلعت بـه، وإيجـاد بنيـة تحتيـة، قانونية وسياسيـة واقتصاديـة واجتماعيـة، داعمـة لتوجُّهاتهـا فـي مكافحـة الإرهـاب.

الأطر العامة لمكافحة دولة الإمارات للإرهاب

منـذ أمـدٍ ليس قصـيرًا، تجـلّى بصورة أوضـح وأدق عقـب هجمات 11 سـبتمبر، دشّـنت دولة الإمـارات حملتها الخاصـة بمكافحة الإرهاب عـلى المسـتويات المحليـة والإقليميـة والعالميـة، وحرصـت عـلى تكييف الكثـير مـن قوانينهـا وتشريعاتهـا وجهودها في هـذا الاتجاه عـلى الصعيد المـالي والمـصرفي والاقتصـادي، ومكافحـة الاتجـار بالبـشر، وانتشـار أسـلحة الدمار الشـامل الكيميائيـة والبيولوجيـة والنوويـة والصواريخ الباليستية.

لقـد أعـادت دولـة الإمـارات ترتيـب مؤسسـاتها لكـي تتمكـن من التعامـل السـلس مـع قضايـا الإرهـاب، فأجـازت العديـد مـن أوجـه الـصرف والتمويـل الجديـدة مـن أجـل مكافحـة الإرهـاب، وأسـهمت بشـكل فعّـال في التحالف العربي الـذي تقـوده المملكة العربية السـعودية في اليمـن، بغـرض محاربة إرهـاب الحوثيين، واسـتعادة الشرعيـة اليمنية، والتصـدي لمحـاولات ضرب السـعودية في خاصرتهـا الجنوبيـة الغربيـة، إضافـةً إلى مواجهـة فلـول تنظيـم القاعدة في جزيـرة العرب، الـذي يتخذ مـن جنـوب اليمـن مقـرًّا له.

ومن جانب آخر أسهمت دولة الإمارات في القضاء على تنظيم «الدولة الإسلامية في العراق والشام» (داعش) الإرهابي، ومن قبله القاعدة، إلى أن أضحى العديد من الأشخاص المعروف انتماؤهم إلى داعش أو القاعدة خارج ساحة الإرهاب بطريقة أو بأخرى. وإجمالًا يمكن القول إن جهود دولة الإمارات، مع دول العالم الأخرى، أدت في نهاية المطاف إلى محاصرة واحتواء العديد من الممارسات الإرهابية بجميع أشكالها وأنواعها، لكن يبقى في الوقت نفسه أن الإرهاب جاهز للانقضاض في أي لحظة.

القضاء على إرهاب الإخوان المسلمين في الداخل الإماراتي

ضمن جهود دولة الإمارات في مكافحة الإرهاب، تمكّنت أجهزتها المختصة من الكشف عن خلية إرهابية للإخوان المسلمين كانت تسعى إلى قلب نظام الحكم في البلاد. والغريب في الأمر أن الإخوان بدؤوا بداية متواضعة في الإمارات، وبقوا هادئين ولم يُثيروا أي مشكلات مع النظام السياسي أو المجتمع. ورُبما كان ذلك تكتيكًا منهم عملوا عبره للسيطرة على النظام التعليمي فقط، واستمروا في ذلك مدةً طويلة إلى أن شعرت السلطات المختصة بوجود خطر وراء ذلك، وتنبّهت إلى وجود عملية مخطط لها لبثّ التطرف والفكر الإرهابي للإخوان. وقد ظهر ذلك الخطر إلى العلن عندما اكتُشفت خلية من الإخوان تعمل في السر لقلب نظام الحكم في البلاد، وأُلقي القبض على 94 شخصًا. وباتت السلطات المختصة مقتنعة بأن أهداف الإخوان النهائية هي

إرهابيـة، وغرضهـا هو الوصول إلى السـلطة والثـروة، وبـأن الفكر الذي يحاولـون بثّه في أوسـاط الناشـئة هـو فكر إرهابي هـدّام، وبأن سـعيهم إلى السـلطة هـو أمـر منهجـي بعيد عـن شـعارات الإصـلاح التـي يرفعونها منـذ تأسـيس الجماعة.

وفي إطـار التحقيقـات التـي أُجريـت والمحاكـمات التـي أُقيمـت، اتّضـح لشـعب دولة الإمـارات، والجهـات المختصـة فيها، أن أفـراد هذه الجماعـة الإرهابيـة التـي أُلقي القبض عليهـا لم يكونوا جميعًا عـلى وعي تام لمـا كانت تقودهـم إليه القيادات الإرهابيـة الإخوانية المتخفّيـة التي تعيش في الخـارج؛ إذ إن تلـك القيـادات تعمـل على تجميـع الشـباب، وتُغرّر بهم لانتهـاج العنـف والتطـرُّف والإرهاب، وتسـلطهم عـلى مجتمعاتهم ونظم الحكـم فيهـا، دافعـةً إياهـم خلـف شـعارات تبـدو براقـةً لكنهـا مضللة، وبمنزلـة الحـق الـذي يُراد بـه باطل.

لقـد اعتمـد الإخـوان عـلى أمـور غـير واقعيـة بصفتهـا مطالـب لـدى الأوسـاط الشـعبية للإصـلاح المجتمعـي، وأطروحـات اعتقـدوا أن المواطنـين يُريـدون تحقيقهـا، كتحسـين مسـتويات المعيشـة وإصـلاح التعليـم والخدمـات الاجتماعيـة الأخـرى.

مكافحة الإرهاب الحوثي واستعادة الشرعية في اليمن

تتحـرّك دولـة الإمارات العربيـة المتحدة من فكر نيّر، ومنهج راسـخ في التعامـل مـع القضايـا الإقليميـة التـي تتشـابك فيهـا أمـور وتحديـات

تخصُّ علاقاتها بدول الإقليم، وعلاقات دول الإقليم بعضها ببعض، ومنها قضايا الإرهاب وما يقوم به الحوثيون، المدعومون من إيران، في اليمن على المستوى الإقليمي؛ لذلك فإن دولة الإمارات صارت مُدركةً لدورها الحيوي في اليمن لإنقاذه من براثن إرهاب الحوثيين ومن أجندات القوى الإقليمية المعادية، ضمن تحالفٍ عربي بقيادة المملكة العربية السعودية. ومن هذا المنطلق، تعمل دولة الإمارات جاهدةً على مكافحة الإرهاب في اليمن من خلال ما أَسّسته لنفسها من دور متطور ورصين قائم على منهج جديد، يُوفّر لها القدرة والكفاءة اللازمتين للقيام بذلك.

وتتميز هذه المرحلة من تاريخ دولة الإمارات العربية المتحدة بتحقيق التقدُّم والازدهار والتنمية الشاملة المستدامة على الصُّعُد كافةً، وبكونها مرحلةً غير مسبوقة ببروز دولة الإمارات بصفتها مركزًا للقوة بمعانيها الشاملة المرتكزة على اقتصاد قوي ومتطور، والتي نتج منها ضلوعُها عسكريًّا وأمنيًّا واستراتيجيًّا، إلى جانب شقيقتيها السعودية واليمن، للقضاء على الإرهاب الحوثي واستعادة الشرعية من بين أنيابه. إن لدى دولة الإمارات قناعة تامة بأن الحوثيين إرهابيون مغتصبون للشرعية من أيادي أبناء الشعب اليمني، وهم يعيثون الآن فسادًا في الأرض، ويتسببون في الخراب والدمار لليمن وأهله. وإرهاب الحوثيين هذا لا ينطلق من فراغ، لكنه يحدُث بدعم كامل من قِبَل إيران.

وليس بخافٍ على الإطلاق أن المساعدات الإيرانية المفتوحة للحوثيين الإرهابيين هي التي مكّنتهم من تدريب ميليشياتهم الإرهابية، وكوادرهم القتالية التي دَهَمت الشرعية في صنعاء، واستولت عليها، وخاصة ما يتعلق منها بتقديم الأسلحة المتطورة من صواريخ باليستية وطائرات مسيرة ودعم لوجستي للحوثيين، وذلك من منطلقات مذهبية – طائفية صرفة؛ والغرض من ذلك هو إيجاد موطئ قدم لإيران، وبُؤر عسكرية متقدمة في جنوب الجزيرة العربية، وفرض حصار صامت على السعودية ودول الخليج العربية الأخرى؛ لكن هذا الالتفاف الإيراني لم يكن خافيًا على دولة الإمارات والسعودية، وكان مفضوحًا منذ اللحظات الأولى، وأمكن إدراكه من خلال شحنات الأسلحة ومصادرها ونوعيتها؛ لكن الأهم في مسألة ذلك الإدراك هو التغلغل الثقافي والفكري الذي اتّضح من إنشاء المراكز الثقافية الإيرانية، و«الحسينيات»، ودروس الوعظ على المذهب الاثني عشري وولاية الفقيه، إضافةً إلى الهُتافات ذات الطابع الإيراني الصرف؛ وجميع تلك الممارسات والملابسات كانت تأكيدًا لصحة المخاوف والتهديدات الخارجية المدركة مُتمثلةً في إيران.

إنّ الأحداث التي تدور في اليمن هي اختبار حقيقي لدولة الإمارات العربية المتحدة وللمملكة العربية السعودية في مكافحة الإرهاب الحوثي والإيراني، وهي تعكس تساؤلات عميقة حول الأمن الوطني والاستراتيجي لمنطقة الخليج والجزيرة العربية، وقوة دول الخليج العربية وصلابتها وإرادتها في مواجهة مخاطر إرهابية حقيقية،

وإمكانياتها المادية والمعنوية للصبر والجَلَد دفاعًا عن أوطانها وشعوبها. إن ذلك في حدّ ذاته يشرح لماذا تتصدى دولة الإمارات للإرهاب الحوثي في اليمن، ولماذا انضمت إلى السعودية والدول العربية الأخرى المشاركة في التحالف العربي في اليمن، وهو تحالف يحدُث لأول مرة في تاريخ الخليج العربي والجزيرة العربية الحديث. إنّ دولة الإمارات تدرك بوعي أنّ اليمن، الذي يحظى بموقع استراتيجي مهم، ويأخذ مساحة واسعة من جنوب غرب الجزيرة العربية، ويقع على باب المندب مباشرة، وعلى مقربة من الخليج العربي، لا يمكن تركه لقمةً سائغةً للإرهابيين الحوثيين، وهذا ما يُفسر لماذا تقوم دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ودول التحالف العربي في اليمن بهذا الردّ الحاسم على الإرهاب والعبث الحوثي والإيراني.

مُكافحة إرهاب الدولة المتمثل في التسلّح الإيراني غير التقليدي

ينطلق موقف دولة الإمارات العربية المتحدة في التصدي للمساعي الإيرانية لامتلاك الأسلحة غير التقليدية، من نقطتين أساسيتين؛ هما عدم مشروعية امتلاك مثل هذه الأسلحة، والرغبة الإماراتية الصادقة في إبقاء منطقة الخليج العربي خالية من أسلحة الدمار الشامل بأنواعها وأشكالها كافةً. ويأتي موقف دولة الإمارات هذا وفقًا لمبادئ راسخة في سياستها الخارجية بالتضامن مع مساعي المجتمع الدولي الهادفة إلى منع انتشار الأسلحة الفتاكة هذه في بقاع الأرض كافةً. إن مبررات إيران لامتلاك الأسلحة النووية واهنة؛ فرغبتها تنطلق من مجموعة

من المبررات الفجّة، مثل أن التسلح النووي ضرورة قصوى للأمن القومي تفوق متطلبات التنمية، وأن إيران تريد الابتعاد عن الارتباط بالدول العظمى والكبرى للحفاظ على استقلالها، ولن يحدُث ذلك إلا من خلال امتلاك السلاح النووي، وأن مفاهيم السياسة الخارجية والصراع الدولي قد تغيرت، وأصبحت ترتكز على امتلاك الأسلحة النووية بصفتها مصدرًا للقوة المطلقة؛ والمبررُ الأخير أن السلاح النووي سيُحقق لإيران المكانة المرموقة والمتقدمة، والصعود السياسي، والمساواة في علاقاتها الدولية؛ وهذه جميعها حجج واهية، وطريقة فجة في التبرير.

لكنّ دولة الإمارات العربية المتحدة تعلم أن ما يقف وراء الجموح الإيراني هذا هو مسائل أخرى تتعلق بطموحات التوسُّع والهيمنة الكامنة في أذهان العقلية الفارسية لرجال الدين الساسة. والمحزن في الأمر أن هؤلاء الساسة تمكنوا من تملك العاطفة الشعبية، وزرعوا فيها فكرةً مفادُها أن جهود إيران هذه هي طريقها القويم نحو العظمة والقوة، وهذا وهم خطر جدًّا على مستقبل إيران نفسها. إنّ أخطر ما في الأمر هو الوجه المعلن لإيران الذي يقول إن البرنامج سلمي ومدني، في حين أن الواقع يشير إلى غير ذلك. وتوجد شواهد قوية كشفتها المعارضة الإيرانية في الخارج تؤكد وجود برامج سرية ومواقع خفية لإنتاج أسلحة نووية؛ لذلك، فإن دولة الإمارات تتصدى مع غيرها من أعضاء المجتمع الدولي لهذا البرنامج، وتسعى بالطرق السلمية المشروعة إلى إقناع إيران بأن إدخال الخليج العربي في سباق تسلُّح

نـووي ليـس مفيـدًا لأي جهـة. وينطلق موقـف دولـة الإمـارات العربية المتحـدة الحكيـم هـذا مـن علمهـا اليقـين أن الاسـتراتيجية العسـكرية الإيرانيـة تقـوم عـلى حيـازة تكنولوجيـا نوويـة مدنيـة تُوجـد لهـا جوانب تطبيقيـة عسـكرية؛ ويحـدُث ذلـك في الوقت الـذي تحرص فيـه إيران على عـدم الكشـف عن أي نشـاطات تُناقـض التزاماتهـا بمعاهدة منع انتشـار الأسـلحة النوويـة التـي وقّعتها.

الخاتمة

إنّ جهـود دولـة الإمـارات في مكافحـة الإرهـاب والتطـرف محليًّـا وإقليميًّـا وعالميًّـا هـي جهـود مباركـة؛ إذ تُقـدم الفائـدة لدولـة الإمارات بشـكل خـاص، ولمحيطهـا الإقليمـي ولبيئتهـا العالمية بشـكل عـام. ومن هنـا تنبغـي إعـادة التفكير بشـأن إرهـاب القـرن الحـادي والعشرين؛ لأن التركيبـة أو المنظومـة السـائدة مـن مظاهـر الإرهـاب والتطـرُّف تشـمل جوانـب محلية: الفكـر الديني المتطـرف؛ وإقليمية: حـركات مُتطرّفة ذات طابـع مذهبـي مدعومة مـن دول في الإقليـم؛ وكونية: مـن منطلق خطرها عـلى العـالم أجمـع من خـلال امتـلاك أسـلحة الدمـار الشـامل في صورتها النوويـة والصواريـخ الباليسـتية الحاملـة لها.

وفي حـين أن دولـة الإمـارات وشركاءهـا وحلفاءهـا في مكافحـة الإرهـاب يقطعـون أشـواطًا متقدمة عـلى مسـتوى العديد مـن الجوانب؛ فإنـه يُوجـد قصور في التنسـيق، وفي تناغـم الأفكار حول الطبيعـة الكامنة للإرهـاب والتطـرف، والـصراع ضدّهمـا. وحتـمًا، مـن دون وجـود فهم

واقعي واضح وفَطِن لهذه الظاهرة المهدّدة للأمن والسلم، لا يوجد أمل في التعامل معها بنجاح. ولأنّ إرهاب الإخوان مستمر وهم يعيشون في الظلام، فإنه لا يوجد إلى الآن نصر حاسم في حرب مفتوحة وواضحة عليهم. ولأنه لا تُوجد دولة بعينها للإخوان، تُصنَّف عدوةً إرهابيةً، وتدور الحرب عليها في ساحة معركة عسكرية، فإن الفكرة الأساسية لمحاربة إرهاب الإخوان هي في أحسن الحالات حرب فكرية – ثقافية وإعلامية، ومسألة علاقات عامة، مثلها مثل الحرب على المخدرات والفقر والاتجار بالبشر.

مبادرات تنظيم أسواق العملات والأصول المشفرة ومستقبلها

الدكتور عبيد الزعابي

يأتي الاهتمام الكبير بالعُملات المُشفَّرة، غير الخاضعة للتنظيم، بهدف التداول من أجل الربح عن طريق المضاربات. وتوجد عوامل عدَّة تجعل تلك العُملات المُشفَّرة أكثر جاذبيةً؛ منها أنها -كما «البيتكوين»- تُمثّل عُملة المستقبل؛ إذ يسارع المستثمرون إلى شرائها بافتراض أنها سوف تصبح أكثر قيمةً مستقبلًا، فضلًا عن أن العُملة المُشفَّرة تمنع البنوك المركزية من التدخُّل في إدارة المعروض النقدي؛ إذ تميل هذه البنوك بمرور الوقت إلى تقليل قيمة الأموال عن طريق التضخم، في حين يرى آخرون أن التقنية المستخدمة في العُملات المُشفَّرة (Blockchain) هي نظام معالجة وتسجيل لامركزي أكثر أمانًا من أنظمة الدفع التقليدية.

وتُمثّل العُملة المُشفَّرة أحد أشكال الدفع التي يمكن أن تُشترى بها السلعُ والخدمات عبر الإنترنت؛ والفَرْق بينها وبين العُملة الورقية هو أنها تَستخدم سجلات الحسابات الإلكترونية (Cryptography) عبر الإنترنت، مع تشفير قوي لتأمين المعاملات الإلكترونية. وقد أصدرت كثير من الشركات عُملاتها الخاصة، التي تُسمّى غالبًا «الرموز المميزة»

(Tokens)، ويمكن تداولها خصيصًا للسلعة أو الخدمة التي تقدمها الشركة.

ويشبه الأمر استخدام رموز ألعاب الورق أو رقائق المقامرة؛ إذ إنك ستحتاج إلى أن تَستبدل بالعُملة الحقيقية العُملة المُشفَّرة للوصول إلى السلعة أو الخدمة. وفي كل الأحوال يحتاج كل مستثمر إلى حساب مصرفي مرتبط بحساب التشفير لإضافة أموال، وإجراء دفع رقمي؛ إذ يمكن للمستخدمين المعتمدين بوساطة بروتوكول «اعرف عميلك» (KYC) فقط إجراء عمليات الدفع هذه؛ ويجب على المستثمرين ملاحظة أن مَن يديرون البورصات الرقمية يتقاضون بعض الرسوم عند إجراء التداول بالعُملات الرقمية؛ وقد تختلف الرسوم المفروضة من بورصة رقمية إلى أخرى، ومن عُملة إلى أخرى.

ويُعَدّ التعدين (إنتاج العُملات الرقمية) في شبكات العُملات المُشفَّرة بمنزلة وسيلة للتحقق من صحة المعاملات؛ فالعمود الفقري لصناعة العُملات الرقمية هو تقنية «البلوكتشين»، وهي سِجل عالمي يربط بيانات الحسابات المُجمعة للأشخاص بعضها ببعض. وينطوي عمل «البلوكتشين» على التحقق من المعاملات الذي يمنع عمليات الاحتيال، وتكرار استخدام العُملة نفسها والتلاعب فيها (تزوير العُملة)، وهي مخاطر كامنة في تكنولوجيا العُملات الرقمية، ويرتكبها أشخاص محترفون؛ وذلك نظرًا إلى أن هذه العُملات تصدر بنظام لامركزي، ولا توجد لها هيئة تنظيم مركزية على غِرار المصرف

المركزي لضبط محاولات تزوير العُملة؛ ولهذا السبب يُعتمَد على تقنية «البلوكتشين» للتيقُّن من عدم تقليد العُملة الرقمية، والتحقق من مصدرها المعتمَد، ومن ثَمّ منع تكرار تلك المعاملات.

ونظرًا إلى ارتفاع معدل استهلاك الكهرباء الناتج من عمليات التعدين المرتبطة بفك رموز العُملات المُشفَّرة؛ فإنه ابتداءً من فبراير 2018 أوقفت الحكومة الصينية تداول العُملات الافتراضية، وحظرت عروض العُملات الأولية، وأغلقت باب التعدين. ومنذ ذلك الحين انتقل بعض العاملين الصينيين في التعدين إلى كندا؛ إذ تُشغّل إحدى الشركات مراكز بيانات لعمليات التعدين في مواقع حقول النفط والغاز الكندية؛ بسبب انخفاض أسعار الغاز. ووفقًا لتقرير فبراير 2018 الصادر عن مجلة (Fortune)، أصبحت إيسلندا ملاذًا للعاملين في تعدين العُملات المُشفَّرة جزئيًّا بسبب الكهرباء الرخيصة. وفي مارس 2018 فرضت مدينة بلاتسبرج في شمال ولاية نيويورك حظرًا لمدة 18 شهرًا على جميع عمليات تعدين العُملات المُشفَّرة في محاولة للحفاظ على الموارد الطبيعية.

وقد أدَّى ارتفاع شعبية العُملات المُشفَّرة، واعتماد المؤسسات المالية لها، إلى تقييم بعض الحكومات إذا ما كانت هناك حاجة إلى تنظيمها لحماية المستخدمين؛ إذ عَرّفت «مجموعة العمل المعنية بالإجراءات المالية» (FATF) الخدمات المتعلقة بالعُملات المُشفَّرة بأنها «مقدمو خدمات الأصول الافتراضية»، وأوصت بأن تُنظم

وتراقب بعمليات مكافحة غَسْل الأموال نفسها (AML)، ومتطلبات إجراءات التحقق من هُوية العميل «اعرف عميلك» (KYC) كما تُستخدَم في المؤسسات المالية.

واقترحت لجنة بازل للرقابة المصرفية في 10 يونيو 2021 أن تخصص البنوك، التي لديها أصول مُقيّمة بعُملة مُشفَّرة، رأسَ مالٍ لتغطية جميع الخسائر المحتمَلة؛ فإذا كان البنك، مثلًا، سيحتفظ بعُملة «بيتكوين» بقيمة ملياري دولار، فينبغي له تخصيص رأس مال كافٍ لتغطية المبلغ كاملًا، ويُعَدّ هذا المعيار المقترح أكثر تشددًا مما تلتزمه البنوك عادةً عندما يتعلق الأمر بأصول أخرى.

وقد يختلف الوضع القانوني للعُملات المُشفَّرة اختلافًا كبيرًا من بلد إلى آخر، ولا يزال غير ثابت في كثير من البلدان. وأظهرت دراسة أن التعميمات العامة بشأن استخدام «البيتكوين» في التمويل غير المشروع مبالَغ فيها كثيرًا، وأن «البلوكتشين» هو أداة فعَّالة لمكافحة الجريمة وإجراءات التحقق من الأنشطة التجارية (Due Diligence)، وفي حين أن بعض البلدان سمحت صراحةً باستخدامها والاتجار بها، فقد حظرتها بلدان أخرى أو قيّدتها. وفي الولايات المتحدة الأمريكية وكندا يعمد منظمو الأوراق المالية، بالتنسيق مع جمعية مديري الأوراق المالية في أمريكا الشمالية، إلى التحقيق في عمليات الاحتيال ذات الصلة بعُملة «البيتكوين» والأصول المُشفَّرة في 40 سلطة قضائية. كما تدرس لجنة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية (SEC) الخطوات الواجب

اتخاذها حِيال تنظيم العُملات المُشفَّرة. أما في الصين، فقد حظر البنك المركزي الصيني، في أوائل عام 2014، على المؤسسات المالية التعامل مع عُملات «البيتكوين»؛ ومنعت الصين، في 18 مايو 2021، المؤسسات المالية وشركات الدفع من تقديم خدمات متعلقة بمعاملات العُملة المُشفَّرة؛ ما أدى إلى انخفاض حاد في سعر هذا النوع من العُملات.

وفي المملكة المتحدة فُرِض -ابتداءً من 10 يناير 2021- على جميع شركات العُملات المُشفَّرة، مثل البورصات والمستشارين والمهنيين الذين لديهم حضور أو منتج في السوق أو يقدمون خدمات داخل سوق المملكة المتحدة، التسجيل لدى هيئة السلوك المالي. وفي 27 يونيو 2021 طلبت هيئة الرقابة المالية من (Binance)، أكبر بورصة عُملات رقمية في العالم، وقف جميع الأنشطة المنظمة في المملكة المتحدة؛ في خطوة عَدّها بعض المحللين علامة على ما سيأتي من تنظيم صارم لسوق العُملات المُشفَّرة في المملكة.

أما في جنوب إفريقيا، التي شهدت عددًا كبيرًا من عمليات الاحتيال المتعلقة بالعُملات المُشفَّرة أخيرًا، فقد حُدّد جدول زمني لوضع إطار تنظيمي في غضون ثلاثة إلى ستة أشهر. وحدثت أكبر عملية احتيال في إبريل 2021؛ إذ اختفى مؤسسا بورصة العُملات المُشفَّرة في إفريقيا، وهما (Raees Cajee) و(Ameer Cajee)، بما قيمته 3.8 مليار دولار من «البيتكوين». وإضافةً إلى ذلك اختفت

(Mirror Trading International)، بقيمة 170 مليون دولار من العُملات المُشفَّرة في يناير 2021.

وفي مارس 2021 طُبّقت تشريعات جديدة في كوريا الجنوبية لتعزيز الرقابة على الأصول الرقمية. ويتطلب هذا التشريع أن يُسجَّل جميع مديري الأصول الرقمية ومقدمي الخدمات لدى سلطة التنظيم المالي الكورية الجنوبية من أجل العمل في كوريا. ويتطلب التسجيل أن تكون جميع البورصات معتمدة من نظام إدارة أمن المعلومات، والتحقق من أن جميع العملاء لديهم حسابات بنكية بأسماء حقيقية، وأن الرئيس التنفيذي وأعضاء مجلس إدارة البورصات غير مدانين بأي جرائم، وأن البورصة تحمل ما يكفي من مستويات التأمين على الودائع لتغطية الخسائر الناتجة من عمليات الاختراق.

وفي بعض الأسواق الناشئة اتخذت دول، مثل تركيا، موقفًا أكثر صرامةً بشأن العُملات المُشفَّرة؛ ففي 16 إبريل 2021 حظر البنك المركزي التركي استخدام العُملات المُشفَّرة والأصول المُشفَّرة لإجراء عمليات الشراء ابتداءً من 30 إبريل 2021، على أساس أن استخدام العُملات المُشفَّرة في هذه المدفوعات ونحوها يمثل مخاطر كبيرة.

وفي روسيا، على الرغم من أن العُملات المُشفَّرة قانونية، فإن من غير القانوني شراء سلع بأي عُملة غير الروبل الروسي، ومن المحتمَل أن تمتد اللوائح المطبَّقة على «البيتكوين» إلى أنظمة العُملات المُشفَّرة المماثلة. أما في تايلند، ففي أغسطس 2018 أعلن بنك تايلند

خططه لإنشاء عُملة رقمية خاصة به، وهي العُملة الرقمية للبنك المركزي (CBDC). وفي السلفادور اتُّبِع نهج مناقض كثيرًا لما اتبعته البلدان الأخرى التي حَدّت من استخدام العُملات المُشفَّرة؛ ففي 9 يونيو 2021 أعلنت السلفادور أنها ستتبنى «البيتكوين» بصفتها عُملةً قانونيةً؛ لتكون أول دولة في العالم تفعل ذلك.

أما في دولة الإمارات العربية المتحدة، فالملاحَظ وجود ارتفاع في عدد شركات العُملات المُشفَّرة، ويتطلع مزيد من الشركات إلى التكنولوجيا الجديدة لتبنيها بعد توفير نظام متكامل لقطاع تداول العُملات المُشفَّرة و«البلوكتشين»، والتكيُّف مع أحدث اتجاهات التكنولوجيا التي تعزز النمو الاقتصادي. ومن المتوقع أن تشهد هذه الأنشطة طفرة على مدى السنوات المقبلة في منطقة الشرق الأوسط عامَّة.

وأفادت تقارير متخصصة أن القيمة السوقية للعُملات المُشفَّرة في دولة الإمارات عام 2020 تقترب من 265 مليار دولار. وتمُر سوق العُملات المُشفَّرة بمرحلة نمو مع ارتفاع معاملات «البيتكوين» في العالم، ودخول العُملات المُشفَّرة الجديدة إلى السوق؛ إذ أصبحت العُملات المُشفَّرة (Bitcoin, Ethereum, Tether, Dogecoin, Polkadot) تحظى بشعبية كبيرة في الدولة. كما أن هناك منصّات تداول للعُملات المُشفَّرة عبر الإنترنت تتيح للأفراد تداول «البيتكوين». ومع تزايد شعبية مشروعات العُملات المُشفَّرة وتنوعها، تزداد الحاجة إلى تطوير سياسات لتنظيمها.

وتُعَدّ دولة الإمارات من أفضل دول العالم التي لديها بنية تحتية وتنظيمية لمشروعات العُملات المُشفَّرة.

ونظرًا إلى التطور التكنولوجي؛ فقد أصدر مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي في 30 سبتمبر 2020 إطارًا تنظيميًّا معدلًا بشأن تنظيم مقدمي تسهيلات القيمة المخزنة (لوائح «SVF»)؛ بهدف تنظيم الأصول المُشفَّرة والسماح للشركات في دولة الإمارات بإصدار تلك الخدمات أو توفيرها. ويتطلب تبادل الأصول والرموز المشفَّرة فتح بورصة وترخيصها، ولذلك بادرت هيئة الأوراق المالية والسلع، في عام 2020، بإصدار إطار تنظيمي للشركات في مجال إصدار الأصول والرموز المُشفَّرة وإدراجها وتداولها، ووضع منظومة لترخيص مؤسسات السوق، مثل المصدرين والبورصات. كما نشرت هيئة تنظيم الخدمات المالية لسوق أبوظبي العالمي (ADGM-FSRA) إرشادات بشأن العُملات المُشفَّرة، وتراقب أعمال «البلوكتشين» لضمان الشفافية، وكذلك مكافحة غَسْل الأموال وتمويل الإرهاب.

وإضافةً إلى ذلك نشرت سلطة دبي للخدمات المالية (DFSA) في 29 مارس 2021 إطارها الخاص بتنظيم الأصول والرموز المُشفَّرة، وأطلق مركز دبي للسلع المتعددة (DMCC) مركزه الجديد للعُملات والأصول المُشفَّرة في دبي، وهو نظام شامل للشركات العاملة في قطاعَي تداول العُملات المُشفَّرة و«البلوكتشين»، كما أُعلن في بداية العام الجاري (2022) تأسيس سلطة تنظيم الأصول الافتراضية ضمن سلطة مركز دبي التجاري العالمي.

وأخيرًا لا شك في أن جذب شركات الأعمال المتخصصة سيؤدي إلى نقل تقنية الأصول الافتراضية وتقنية «البلوكتشين» إلى المنطقة؛ ما سيُوفّر الحلول التمويلية البديلة للشركات الكبيرة، وكذلك الشركات الصغيرة والمتوسطة، ويُمكّن السوق من النمو لتُصبح مركزًا عالميًّا للعُملات المُشفَّرة والأصول الرقمية، بما يتوافق مع رؤية الدولة الهادفة إلى توفير نظام متكامل لقطاع تداول العُملات المُشفَّرة والأصول الرقمية وتقنية «البلوكتشين»، وتحقيق الريادة في أحدث اتجاهات التكنولوجيا التي تدفع عجلة النمو الاقتصادي المستدام.

ومن المتوقَّع أن تشهد أنشطة إصدار العُملات والأصول الرقمية وتداولها بمنطقة الشرق الأوسط طفرة في السنوات المقبلة؛ ما سيُغيّر بيئة النظم لكثير من الصناعات، وخاصة الخدمات المالية. وبارتفاع عدد الشركات الأجنبية المتخصصة بهذا المجال في المنطقة، التي سوف تسعى إلى الحصول على الترخيص المطلوب من السلطات التنظيمية، ستتطلع الشركات المحلية إلى تبني التكنولوجيا الجديدة والاستثمار في تطبيقاتها.

تصدير التجربة الإماراتية في مواجهة الجائحات: «كوفيد-19» نموذجًا

الدكتورة فريدة الحوسني

هل كان لأحد منّا أن يتصوّر، حقيقةً، أن يتمكَّن فيروس فائق الصغر من اجتياح العالم كله، ونشر العدوى، وإزهاق ملايين الأرواح، وألا يقتصر على ذلك فحسب؛ بل يقلب روتين حياتنا رأسًا على عقب، ويغيّر عاداتنا في العمل والدراسة والسفر والسياحة، ويهزّ أركان الاقتصاد والاستثمارات في معظم دول العالم؟!

والإجابة بالطبع: نعم؛ فهذا الأمر ورد كثيرًا في أذهان العلماء والخبراء في مجال الأمراض المُعدية خلال العقود الماضية؛ ولطالما حذّروا من ظهور مثل هذا الفيروس؛ ولكن تحذيراتهم لم تجد صدًى لدى كثير من الناس، وكأنّ مخاوفهم لا تختلف عن روايات أو أفلام الخيال العلمي التي تناول بعضها مثل هذه السيناريوهات؛ إذ إن الأغلبية العظمى من الناس لم تتوقع حدوث ذلك فعلًا.

وقد اعتمد العلماء والخبراء في تصوراتهم على كثير من المؤشرات والدلائل العلمية، ومن أهمها دراسة تاريخ الأوبئة في حِقب ماضية؛ إذ تمكَّنت بعض الفيروسات من اجتياح العالم، مثل فيروس الإنفلونزا الذي تسبب في قتل ملايين البشر على مدى

عقود؛ ولكنَّ الجديد بشأن جائحة «كوفيد-19» في الوقت الراهن هو قوة تأثيرها في العالم المعاصر، ولا سيَّما في ظل التطور الكبير في العلوم والتكنولوجيا.

وقد تطلب التعايش التدريجي مع جائحة «كوفيد-19» من معظم دول العالم مدَّة تجاوزت عامين. وبرغم ذلك، فإننا ما زلنا غير مدركين تمامًا كلَّ أبعاد هذا الفيروس، وقدرته على المناورة والتحول، واحتمالات حدوث تحوّرات في بنيته تؤدي إلى ظهور طفرات جديدة قد تحمل معها تحدّيات أكبر في المستقبل.

ويبدو أن احتمال ظهور مرض جديد، أو تطور فيروس معروف يسبب جائحة عالمية أو محدودة النطاق، أمر وارد جدًّا؛ ولذا أصبح قبول التعايش مع فيروس «كوفيد-19» وتجاهله غير كافيَين لحمايتنا، وعلينا الآن مراجعة الدروس المستفادة من الجائحة التي عصفت بالعالم، والعمل على تطوير منظومة وطنية وعالمية؛ استعدادًا لمواجهة الجائحات بصورة أفضل.

ومن الدروس الأولى المستفادة من هذه الجائحة ما شهدناه من تباين كبير بين مختلف دول العالم في مستوى الاستجابة لها؛ إذ بَدَا جليًّا أن الدول التي استثمرت في منظومة الاستجابة للأمراض المُعدية على امتداد العقود السابقة نجحت في تقليص خسائرها، وكانت أكثر مرونةً وقدرةً على التعامل مع الجائحة.

وبحُكم عملي في هذا المجال، فقد شهدتُ تطوّر الاستجابة للجائحة في دولة الإمارات العربية المتحدة عمومًا، وإمارة أبوظبي خصوصًا، بدءًا من الاستثمار الفعَّال في البنية التحتية للمستشفيات وتطويرها، وتعزيز البنية التحتية الإلكترونية للقطاع الحكومي، وتطوير السلطات الصحية في أبوظبي أنظمةَ تَقصٍّ ومتابعة إلكترونية للأمراض المُعدية، وتأهيل الكوادر البشرية للتعامل مع أي مرض مستجِد.

ويُضاف إلى ذلك حرص دولة الإمارات على التعاون الدولي في السنوات الماضية لتعزيز القدرات البحثية في مجال الأمراض المُعدية؛ وذلك بالاعتماد على عدد من الدراسات العلمية لمتلازمة الشرق الأوسط التنفسية «سارس-كوفيد»، التي نجمت عنها الإصابة بأحد الفيروسات التاجية.

وقد لمسنا بأنفسنا أهمية دور القيادة الرشيدة، بفضل ما قدمته من دعم كبير، وما أظهرته من حكمة واضحة في التخطيط المُسبق الذي وفّر لنا ركيزة أساسية نستند إليها في تعاملنا مع جائحة «كوفيد-19» فور ظهورها، وأتاح لنا سرعة الاستجابة لها، والمرونة في اتخاذ قرارات قائمة على الحقائق العلمية المثبتة محليًّا ودوليًّا، فكانت إمارة أبوظبي جديرة بالإشادة الدولية والتقديرات العالمية؛ نظرًا إلى كفاءة قطاعها الصحي، وجاهزيته للاستجابة للجائحة.

وقد تعلمنا من الجائحة أيضًا أن مواجهتنا للفيروسات متواصلة، وأن مكافحتنا لها ستستمر، وأن معركتنا معها لم تصل بعدُ إلى نهايتها،

وسيبقى الجيش الأبيض متأهبًا للمواجهة في أي وقت؛ من أجل حماية المجتمع، والحدّ من مخاطر الأمراض المعدية ونتائجها الكارثية.

ومن الضروري مواصلة استثمارنا في النظام الصحي؛ استعدادًا للتعامل مع الجائحات المستقبلية في السنوات المقبلة؛ فهذا الاحتمال وارد، ويتزايد ترجيحه في ظل ما نشهده من تطورات تقنية متسارعة؛ ولذا يُمكننا تعزيز قدراتنا على مواجهة المخاطر المستقبلية بالتركيز على أربعة محاور رئيسية تتمثل في الآتي:

أولًا، مواصلة تطوير أنظمة التقصي والكشف المبكر عن الأمراض المعدية المعروفة والمستجدة، ويشمل ذلك تطوير الأنظمة الإلكترونية، وتقنيات الفحص المخبري، والاختبارات الجينية.

ثانيًا، ترسيخ دعائم الثقة بين المجتمع والحكومة في المجالات الصحية، والعمل على التوعية المتواصلة، وتمكين أفراد المجتمع من أداء دور فعّال في الحفاظ على سلامتهم، وتعزيز ثقافة الصحة الوقائية؛ فدرهم وقاية خير من قنطار علاج.

ثالثًا، دعم منظومة البحث العلمي في مجال الأمراض المُعدية، عبر إتاحة التدريب اللازم للكوادر البشرية، وتوفير الدعم المادّي الموجّه إلى الأولويات الصحية.

رابعًا، التركيز على الابتكار وريادة الأعمال في المجالات التي تدعم الجاهزية للتعامل مع الأمراض المُعدية والسيطرة عليها؛ وذلك

بدعم المواهب والأفكار التي تساعد على تطوير منظومة الاستجابة، وعَدّ القطاع الخاص شريكًا أساسيًّا في هذا المجال.

ومن الدروس المستفادة أيضًا أن الاستجابة والسيطرة على أي جائحة أو مرض مُعدٍ لا تقتصران على القطاع الصحي وحده؛ بل تعتمدان أساسًا على التكامل والتنسيق بين جميع الجهات في القطاعين الحكومي والخاص، وعلى دعم كل شرائح المجتمع من دون استثناء؛ ويجب علينا تعزيز التكامل والتنسيق وتوسعتهما في المرحلة المقبلة.

وأخيرًا يُعطينا هذا الموجز السريع لمحة عن أهم الفوائد المستخلصة من مواجهتنا لجائحة «كوفيد-19»، والعوامل الأساسية التي رسَّخت مكانة دولة الإمارات وريادتها العالمية في الاستجابة لهذه الجائحة والسيطرة عليها؛ ما يضع على عاتقنا مسؤولية العمل على مشاركة تجربتنا وتوثيقها؛ لتكون مرجعًا أساسيًّا يجعلنا أكثر استعدادًا لمواجهة ما يخبئه لنا المستقبل.

الأمن السيبراني في عالم مضطرب

الدكتور محمد حمد الكويتي

يحظى موضوع الأمن السيبراني باهتمام عالمي متزايد على مختلف المستويات بحكم التهديدات المرتبطة به؛ فهو أحد المخاطر الأربعة الكبرى التي يواجهها العالم -على المدى القصير- إلى جانب الأمراض المعدية، واللامساواة في الدخل، وتقلبات الطقس الخَطِرة، وفقًا لتقرير المخاطر العالمية عام 2021 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي. وتُمثّل قضية الأمن السيبراني -بحسب آراء خبراء ومختصين حول العالم- «خطرًا واضحًا وقائمًا» على الاقتصاد العالمي؛ إذ قدّرت دراسات متخصصة خسائر الهجمات السيبرانية بستة تريليونات دولار في عام 2021 فقط؛ فما الأمن السيبراني؟ وما التهديدات التي يُثيرها والمخاطر التي يشكلها في مختلف المجالات، ولا سيَّما الأمنية والاقتصادية منها، في ظل عالم مضطرب على نحو غير مسبوق؟

مفهوم الأمن السيبراني

توجد تعاريف متعددة للأمن السيبراني أو ما يسمى أيضًا «أمن تكنولوجيا المعلومات» أو «أمن المعلومات الإلكترونية»؛ ولكنها عمومًا تتفق في أنه ممارسة تتعلق بحماية أجهزة الحاسوب، والخوادم، والأجهزة المحمولة، والأنظمة الإلكترونية، والشبكات، والبيانات من

الاختراقات والسرقات. وينطبق استخدام الأمن السيبراني على فئات مختلفة منها أمن الشبكات؛ أي تأمين شبكات الكمبيوتر، سواء من المتطفّلين «الهاكرز» الذين يتلاعبون في السير الطبيعي لمنظومة الشبكات أو الأجهزة ويتحكمون فيها، أو من البرمجيات الخبيثة؛ وأمن التطبيقات الذي يركز على إبقاء البرامج والأجهزة محمية أو خالية من التهديدات. ويتعلق الأمن السيبراني كذلك بحماية أمن المعلومات وسلامة البيانات وخصوصيتها، سواء في التخزين أو أثناء عمليات النقل.

ويشمل الأمن التشغيلي العمليات والقرارات الخاصة بمعالجة أصول البيانات وحمايتها. ويحدد موضوع التعافي من الكوارث واستمرارية الأعمال كيفية استجابة الدولة أو الجهة أو المنظمة لحوادث الأمن السيبراني أو أي حدث آخر يتسبب في فقدان العمليات أو البيانات. وتُعَدّ توعية المستخدمين النهائيين (أي الأشخاص) بكيفية التعامل مع تهديدات الأمن السيبراني من الأمور المهمة التي يتعيَّن الاهتمام بها؛ إذ تُعَدّ أخطاء الأفراد من العوامل الأكثر تهديدًا للأمن السيبراني التي لا يمكن التنبؤ بها؛ ذلك أن أي شخص يستطيع إدخال فيروس بالخطأ إلى نظام آمن إذا لم يتبع ممارسات أمان جيدة.

خطورة التهديد السيبراني

يتطور التهديد السيبراني على مستوى العالم بوتيرة سريعة مع تزايد عدد انتهاكات البيانات في كل عام؛ إذ كشف تقرير صادر عن مؤسسة (RiskBased Security)، الرائدة في مجال استكشاف نقاط

الضعف وبيانات الاختراق وتصنيف المخاطر، عن تعرض 22 مليار سجل لانتهاكات البيانات في عام 2021. ويزيد هذا الرقم على ضعفَي ما كان عليه الأمر في عام 2019؛ إذ تعرض 7.9 مليار سجل لانتهاكات البيانات في الأشهر التسعة الأولى فقط. وشهدت الخدمات الطبية وتجارة التجزئة والهيئات العامة أكبر عدد من الانتهاكات؛ نظرًا إلى أن هذه القطاعات تُعَدّ أكثر جذبًا لمجرمي الإنترنت؛ لكونها تتضمن بيانات مالية وطبية مهمة.

ومع استمرار تزايد حجم التهديد السيبراني تتوقع مؤسسة البيانات الدولية (International Data Corporation) أن يصل الإنفاق العالمي على حلول الأمن السيبراني إلى 133.7 مليار دولار في هذا العام (2022). وقد استجابت الحكومات في جميع أنحاء العالم للتهديدات السيبرانية المتزايدة؛ وفي نهاية عام 2020 اعتمد ما يقرب من 64 في المئة من دول العالم استراتيجية وطنية للأمن السيبراني، كما نفَّذ أكثر من 70 في المئة منها حملات للتوعية بالأمن السيبراني، مقارنةً بـ58 في المئة عام 2018 وفقًا للبيانات المتاحة.

أنواع التهديدات السيبرانية

يتصدى الأمن السيبراني عمومًا لثلاثة أنواع من التهديدات، هي: الجريمة الإلكترونية التي تشمل الجهات الفاعلة الفردية أو المجموعات التي تستهدف الأنظمة لتحقيق مكاسب مالية؛ والهجمات الإلكترونية عبر الإنترنت الرامية إلى جمع معلومات لدوافع سياسية؛

والإرهاب السيبراني الذي يهدف إلى تقويض الأنظمة الإلكترونية لإحداث الذعر.

أما أحدث التهديدات السيبرانية التي يحتاج الأفراد والمنظمات -على حد سواء- إلى الحماية منها، فهي: أولًا، البرامج الخبيثة التي تؤثر تأثيرًا خطِرًا في الحكومة والجمهور والبنية التحتية والشركات في جميع أنحاء العالم. ثانيًا، التحايل؛ إذ تُرتكَب كثير من الجرائم باستخدام مواقع معينة وعن طريق تطبيقات مختلفة منها تطبيقات «المواعدة»، وغرف الدردشة؛ وغير ذلك من التهديدات التي تصعب مواكبتها أو تجنبها أحيانًا. ولهذه التهديدات جميعها بالطبع تبعات خَطِرة اقتصاديًّا واجتماعيًّا وأمنيًّا، ومن هنا تأتي أهمية الأمن السيبراني.

حيوية الأمن السيبراني

أدى تطور التكنولوجيا السريع إلى زيادة عدد الأجهزة المتصلة بشبكة الإنترنت، الذي وصل في عام 2021 إلى أكثر من 22 مليار جهاز؛ ما وفّر أرضية خصبة للجرائم الإلكترونية التي تتضمّن على سبيل المثال: الاحتيال، والنصب، والسرقة، والعمليات التي تهدف إلى جمع معلومات لدوافع سياسية أو لاستغلالها في التضليل وصولًا إلى استهداف المنشآت الحيوية وتعطيلها؛ ومن هنا يُعَدّ دور الأمن السيبراني محوريًّا بل حاسمًا؛ إذ يمنع أو -على الأقل- يحُدّ من خطر هذه الجرائم.

ويضطلع الأمن السيبراني بمهام عدَّة ومتنوعة أهمها:

أولًا، حماية المستخدم وضمان أمن الأجهزة الإلكترونية؛ وذلك عبر بروتوكولات خاصة منها تشفير البريد الإلكتروني والملفات والبيانات المهمة الأخرى؛ ما يسهم ليس في حماية المعلومات أثناء النقل فقط، بل في حمايتها من الضياع أو السرقة أيضًا.

ثانيًا، حماية أنظمة أجهزة الكمبيوتر من الفيروسات التي تؤدي إلى مشكلات خَطِرة أحيانًا.

ثالثًا، الحدّ من الجرائم الإلكترونية التي تشهد تزايدًا كبيرًا، ولا سيَّما مع التطور التكنولوجي المتسارع، إلى جانب حماية المعلومات والبيانات الشخصية الحسّاسة من الاختراق والسرقة، وحماية المؤسّسات والشركات من هجمات البرمجيات الخبيثة التي تهدف إلى الاحتيال، والتصيّد، إضافة إلى منع وقوع محاولات الابتزاز.

رابعًا، منع استخدام المعلومات على نحو غير قانوني، والحيلولة دون إلحاق الأذى والضرر بالأفراد والكيانات.

خامسًا، المحافظة على سلامة المجتمع وأمنه بحماية معلوماته الخاصة في القطاعات كلها من دون استثناء، ولا سيَّما تلك المتعلقة بخدمات الرعاية الصحية، والتعليمية، والمالية، وخدمات الطاقة وغيرها. وثمَّة أهمية خاصة للأمن السيبراني في الاقتصاد، وخاصةً القطاع المالي؛ إذ يحمي المصارف والشركات من التهديدات التي قد

تلحق الضرر بها وبعملائها؛ ما يؤدي إلى فقدان الثقة بها؛ ولذا فالأمن السيبراني ركيزة أساسية لمنع الخسائر المالية التي قد تصيب المصارف والشركات وغيرها من المؤسسات المالية؛ نتيجة تعرض بيانات عملائها لهجمات بهدف السرقة أو التلاعب.

سادسًا، الإسهام في تعزيز الأمن القومي مع تزايد اعتماد الدول على «الرقمنة» في مجالات محورية، مثل القطاع العسكري، سواء فيما يخص المعلومات، أو الأسلحة التي أصبح بعضها موجهًا، بل يحتاج استخدامه إلى برمجيات خاصة، ومن ثَم فإن الأمن السيبراني ضروري لحماية الأمن القومي للدول، بل أصبح جزءًا لا يتجزأ منه؛ ليس لدوره في حماية المعلومات والأسرار العسكرية فحسب، وإنما حماية مختلف القطاعات الحيوية من الهجمات الإلكترونية، وحفظ بياناتها، وضمان استمراريتها وتطورها أيضًا.

جهود دولة الإمارات في تحقيق الأمن السيبراني

تُعَدّ دولة الإمارات العربية المتحدة من الدول التي خطَت خطوات مهمّة لتعزيز ممارساتها في مجال الأمن السيبراني، منها إقرار «الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني»، التي تهدف إلى إيجاد بيئة سيبرانية آمنة وصلبة، تساعد على تمكين الأفراد من تحقيق طموحاتهم، وتُمكّن الشركات من التطور والنمو في بيئة آمنة ومزدهرة، وتدعم معايير الأمن الإلكتروني في الدولة عبر آليات ومحاور مختلفة.

وأقـرّت دولـة الإمـارات وفعَّلـت قوانـين وأنظمة متطـورة لمكافحة الجرائـم الإلكترونيـة، منهـا قانـون مكافحـة جرائـم تقنيـة المعلومـات الجديـد لسـنة 2021. وفي هـذا السـياق جـاء إعلان إنشـاء مجلـس للأمن السـيبراني؛ بهـدف إعـداد سياسـات وتشريعـات لتعزيز الأمن السـيبراني في الدولـة، ورفـع جاهزيَّـة جميـع القطاعـات للاسـتجابة للتهديـدات السـيبرانية. وقـد وقّـع المجلـس في مـارس 2022 مذكرة تفاهـم مع شركة «ديلويـت»، إحـدى كُبريـات شركات الخدمـات المهنية في العـالم؛ لتنظيم أطـر التعـاون بين الطرفـين، وبنـاء القدرات ليـس داخل دولـة الإمارات فقـط؛ بـل في المنطقـة والعـالم أيضًـا؛ مـا سـيُمكّن المجلـس مـن الإسـهام بفاعليَّـة في الجهود الدوليـة لمحاربة التهديـدات السـيبرانية والتصدّي لها.

السابقون إلى المستقبل

الدكتور منصور العور

«لا بـدَّ مـن التغيير، ولا مفـر من التأقلـم السريع مع واقع متسـارع. وإذا أردنـا أن نكـون جـزءًا مـن العـالم المتطـور وليـس جـزءًا مـن العـالم المتخلـف؛ فعلينـا أن نطـرح الزحـف مـن تمنياتنـا، ونواكـب السرعـة الكبـيرة التـي يتحـرك بهـا العـالم؛ لـذا لا بـدَّ مـن التغيـير، وليـس التغيير الـذي يُمكّننـا مـن اللحـاق بالمسـيرة، وليـس التغيـير الـذي يُمكّننـا مـن مُماشـاة هـذه المسـيرة، بـل التغيير الـذي يمكن أن يحقـق لنا السـبق في هذه المرحلـة، ثـم الريـادة في المرحلـة التالية. عشـنا في الماضي ما يكفـي، وكان لذلـك ضرورة؛ لكننـا نريـد الآن المسـتقبل؛ لذا لا بـدَّ أن نعيـش بتفكيرنا وتخطيطنـا في المسـتقبل».

لم أجـد أفضـل من هذه البداية أسـتهل بها عرض أفكاري في السـباق إلى المسـتقبل، وهـي بالطبـع ليسـت لي؛ ولكنهـا لصاحب السـمو الشـيخ محمـد بـن راشـد آل مكتـوم، نائـب رئيـس الدولة رئيـس مجلس الـوزراء حاكـم دبي، وأوردهـا في كتابه القيّـم «رؤيتي» تحت عنـوان «التحديات في سـباق التميـز» في الصفحة (29).

نعـم سـيدي «نريـد الآن المسـتقبل؛ لـذا لا بـدَّ أن نعيـش بتفكيرنـا وتخطيطنـا في المسـتقبل»، وأعتقـد أننـا جميعًـا -نحـن أبنـاء هـذه الأرض

الطيبة- متفقون على أن نعيش بتفكيرنا وتخطيطنا في المستقبل، ولكنْ كيف يكون تخطيطنا للمستقبل حتى يمكننا إحراز قصب السبق على مدى الأعوام الخمسين المقبلة، ونكون في مقدمة الأمم كما كان آباؤنا في أيام خلت؟

يقول أحمد شوقي أمير الشعراء رحمه الله:

بالعلمِ والمالِ يبني الناسُ مُلكهُمُ
لم يُبنَ مُلكٌ على جهلٍ وإقلالِ

والواقع أنه لا يمكن لنا أن نتصور إمكانية بناء أي حضارة -كما يقول شوقي- إلا بالعلم والمال، وقد حبانا الله -سبحانه وتعالى- كِليهما معًا. وفي تصوري أن ما نحتاج إليه في هذا الصدد إنما يتمثل في أمرين اثنين، أولهما: تعظيم الموارد المالية، وثانيهما: إعادة هندسة التعليم. وليسمح لي سيدي صاحب السمو بأن ألقي الضوء على كل منهما في عجالة سريعة في إطار ما يتسع له المقام في هذا المقال.

أولًا: تعظيم الموارد المالية

عندما أتناول موضوع تعظيم الموارد المالية، فلا أتعامل معه على صعيد عام، أو على مستوى مالية الدولة؛ ولكني أقصره على تعظيم المورد المالي في مجال التعليم، بما يستهدف توفير مستوًى تعليمي متميز للدارسين، وبما يُعين المؤسسات التعليمية على أداء الدور المَنُوط بها

على الوجه الأمثل، ويحقق الآمال المعقودة عليها في إعداد الأجيال المقبلة القادرة على الإسهام في دفع عجلة التنمية، والارتقاء بمستوى الأداء الاقتصادي، بما يحقق نقلة نوعية لوطننا الحبيب؛ من أجل تحقيق الرؤية الطموحة لسيدي صاحب السمو في السباق إلى المستقبل.

وتتكوَّن الموارد المالية للمؤسسات التعليمية الحكومية أو شبه الحكومية من موردَيْن أساسيَّيْن لا ثالث لهما؛ يتمثل الأول فيما تحققه المؤسسة التعليمية من إيرادات مقابل تقديم الخدمة التعليمية، مثل الرسوم الدراسية التي يدفعها الدارسون، ورسوم التدريب مقابل الدورات التدريبية والحلقات النقاشية، فضلًا عن رسوم الاشتراك فيما تعقده المؤسسة من مؤتمرات وندوات علمية. والواقع أن هذا المورد يتميز بالمحدودية الشديدة؛ نظرًا إلى أن هذه الرسوم التي تحققها المؤسسة التعليمية لا تُعبِّر بصدق عن حقيقة القيمة العلمية التي يحصل عليها المتلقي، وتتجاوز كثيرًا قيمة ما يتحمله من رسوم، وهي قيمة لو تُرك للمؤسسة التعليمية تحديدها بما يتفق مع قيمتها الحقيقية، لتضاعفت أكثر من مرة، ولما استطاع المتلقي الوفاء بها، ولعجز كثير من المتميزين عن الالتحاق بالتعليم العالي.

أما المورد المالي الثاني، فيتمثل في الدعم المالي الذي تقدمه الحكومة إلى المؤسسة التعليمية؛ لتعينها على أداء رسالتها التعليمية، سواء للدارسين فيها أو المعلمين المنتسبين إليها، ويكون عادةً دعمًا محدودًا

لا يكاد يفي بأداء الالتزامات الأساسية التي تضطلع المؤسسة بها، حتى بعد إضافته إلى الإيرادات الذاتية التي تحققها في مقابل ما تقدمه من خدمات تعليمية وتدريبية. والواقع أننا لا نستطيع أن نطالب الحكومة بزيادة قيمة الدعم المالي الذي تقدمه إلى المؤسسات التعليمية؛ نظرًا إلى ما تتحمَّله من أعباء جِسام في مختلف المجالات الأخرى، مثل مجالات الأمن والصحة والاقتصاد.

والحل عندي يكمن في ضرورة مشاركة شركات القطاع الخاص في تقديم الدعم الكافي لمؤسسات التعليم العالي الحكومية وشبه الحكومية، على غرار النظام المُتبع في الولايات المتحدة الأمريكية ومعظم الدول الأوروبية؛ ويقوم هذا النظام على الفكرة السائدة في تلك الدول، وهي أن شركات القطاع الخاص، ولا سيَّما الشركات الكبرى، تتحمل عن المجتمع الذي تعمل فيه ما يُعرف بالمسؤولية الاجتماعية للشركات (Corporate Social Responsibility-CSR)؛ ومفهوم هذه المسؤولية يكمن في أن الشركات التجارية كوَّنت ثرواتها من المجتمع الذي تمارس فيه نشاطها، ولولا إقبال أفراد المجتمع على ما تقدمه من منتجات أو خدمات لما استطاعت تكوين هذه الثروات الطائلة. هذا إضافةً إلى أن هذه الشركات تستفيد -بلا شك- مما تجريه مؤسسات التعليم العالي من بحوث ودراسات تنعكس بصورة إيجابية على أدائها، وما تحققه من عائدات مالية؛ وكذلك فإن هذه الشركات تستقطب خريجي مؤسسات التعليم العالي من مهندسين وأطباء

ومحاسبين ومتخصصين بالجودة والتميز؛ لتستفيد مما اكتسبوه من علوم ومعارف وخبرات، بما يسهم في تطوير إنتاجيتها ومن ثَمّ تعظيم ما تحققه من أرباح؛ ولذا فإن ما تقدمه من إسهامات مالية لدعم مؤسسات التعليم العالي يحظى بترحيب الجميع، سواء المؤسسات التعليمية أو الشركات التجارية.

ومن المؤكد أن تقديم الشركات التجارية الدعم المالي لمؤسسات التعليم العالي لن يُترك لاجتهادات الشركات والمؤسسات، ولكنه يجري في إطار خطة استراتيجية تشرف عليها الحكومة، بما يضمن تقديم دعم جيد من الشركات، إضافةً إلى تحقيق نوع من الرقابة على المؤسسات التعليمية في تلقّي هذا الدعم وإنفاقه؛ تحقيقًا لاستثماره على الوجه الأمثل من هذه المؤسسات.

والواقع أن توفير الميزانية الملائمة لمؤسسات التعليم العالي سيمثل قوة دفع لهذه المؤسسات؛ ما يتيح للمؤسسة استقطاب أفضل العناصر من الأساتذة والمتخصصين لمباشرة العملية التعليمية، فضلًا عن تعظيم قدرتها على تقديم المِنح الدراسية للنابهين والمبدعين من الدارسين الذين تحول ظروفهم المادية دون الالتحاق بالتعليم العالي؛ ما سيكون له مردوده الواضح على إطلاق طاقات الإبداع والابتكار، ويؤثر في دعم القدرة أو «الميزة التنافسية» (Competitive Advantage) للدولة في سعيها إلى التميز خلال الأعوام الخمسين المقبلة، لتكون في صدارة السابقين إلى المستقبل.

ثانيًا: إعادة هندسة التعليم

يُقصَد بإعادة هندسة التعليم تحديث منظومة التعليم، وتطوير الظروف المحيطة، بما يؤدي إلى نمو ملحوظ في الأفكار الإبداعية، ومن ثَمّ دعم الابتكار والمبتكرين؛ ما يؤدي -كما أشرنا من قبل- إلى دعم الميزة التنافسية للدولة، وإعطاء دفعة قوية لعجلة النشاط الاقتصادي.

وفي تقديري أن إعادة هندسة التعليم تحتاج إلى العمل على ثلاثة محاور أساسية تتمثل في تطوير التعليم، وتوطين التكنولوجيا، والاهتمام بالموهوبين.

1. تطوير التعليم

لعل الفكرة الأساسية في تطوير التعليم تتمثل في الإقلاع عن أسلوب الحفظ والتلقين، وعدم حشو ذهن الدارس بالمعلومات التي لا حصر لها، مع ضرورة الاهتمام بتدريب الدارس على التفكير، وكيفية الاستنتاج، وتنمية قدراته على ربط المقدمات بالنتائج، والتعامل مع الفكر التحليلي بشكل عام. ولا شك في أن الاهتمام بالبحث العلمي في صميم تطوير التعليم، ويمثل الحاضنة الأولى للابتكار؛ فلا ابتكار من دون بحث علمي جاد.

ويتعين على المؤسسات التعليمية أن تتخلى في إدارة العملية التعليمية عن أسلوب الاقتصاد التقليدي، وتبني ذلك القائم على المعرفة؛ ذلك أن الاقتصاد التقليدي تكمن قيمته الحقيقية في الإنتاج

الضخم المتمثل في الكم الهائل؛ ففي ظلّه تتباهى المؤسسة التعليمية بعدد الطلبة المقيدين فيها، وعدد الخريجين، وضخامة العائدات المالية التي تحققها. أما الاقتصاد القائم على المعرفة؛ فيركز أساسًا على القيمة الحقيقية للمنتج، لا مجرد كم الإنتاج؛ ذلك أن القيمة الحقيقية في ظل الاقتصاد القائم على المعرفة تكمُن في قدرات الموارد البشرية أو الخريجين، وما يملكونه من مهارات، وما يتوافر لديهم من خبرات، ومدى قدرتهم على الإبداع والابتكار؛ ومن ثَمّ فإن الميزة التنافسية في الاقتصاد التقليدي تتمثل في المال، أما في الاقتصاد القائم على المعرفة؛ فتتمثل في المعرفة والقدرات المتوافرة لدى الموارد البشرية.

ومن الأهمية بمكان اهتمام المؤسسات التعليمية بتعظيم الاستفادة من معطيات التكنولوجيا المتقدمة في العملية التعليمية؛ ذلك أنه لا يمكن تضييق الفجوة العلمية القائمة بيننا وبين الغرب إلا باستغلال ما أحدثته التكنولوجيا من ثورة حقيقية في جميع المجالات الحيوية، مثل الطب والهندسة والأمن؛ فالتعليم التقليدي لا يمكنه أن يواكب الانفجار المعرفي الهائل، ومن ثَم فإن التمسك به لن يؤدي إلا إلى توسيع هذه الفجوة العلمية، وتراجع القدرة على الإبداع والابتكار.

وحتى يمكن تطوير التعليم على النحو الذي تناولناه فيما سبق، يتعين إعداد الأركان الأربعة للعملية التعليمية، المتمثلة في المعلم والدارس والمحتوى العلمي والبيئة التعليمية، إعدادًا يتناسب مع الأهداف المنشودة، حتى تحقق عملية التطوير النتائج التي نتطلع إليها.

2. توطين التكنولوجيا

يُخطئ مَن يظن أننا يمكن أن نكون من بين السابقين إلى المستقبل من دون أن نهتم بقضية توطين التكنولوجيا؛ ذلك أن هذه القضية تتعلق أساسًا بالتعليم، والنظام المتبع منذ المراحل التعليمية الباكرة.

ويُقصَد بتوطين التكنولوجيا أن تُنتج التكنولوجيا من الألف إلى الياء على أرض الوطن؛ ولنضرب مثلًا على ذلك بإرسال أحد أبناء الوطن إلى الفضاء؛ ذلك أنه يتعين علينا أن تكون لدينا منظومة وطنية متكاملة لاستكشاف الفضاء؛ منظومة علمية لها برنامج طويل الأمد، ومتصل الحلقات.

وتتمثل هذه المنظومة -بتصوُّري- في ضرورة أن تنبُت على أرض الوطن بعلمائها ومدربيها ورواده ومختبراتها، وتملك برامجها الوطنية الخاصة بها. ومن هذا المنطلق يمكننا أن نقرر أننا سوف نشهد يومًا تنطلق فيه مركبة فضاء من أرض دولة الإمارات، بدعم علماء فضاء إماراتيين ينفذون برنامج فضاء يحقق أهدافًا وطنية لدولة الإمارات؛ ولكنَّ هذا الأمل لا يمكن أن يتحقق إلا بتوطين التكنولوجيا، الذي يقتضي إيجاد الصناعات التكنولوجية داخل الوطن بأيدٍ وطنية، ولن يتحقق هذا إلا إذا أدخلنا الدراسات والبحوث التكنولوجية -بصفتها تخصصًا علميًّا- في مرحلة باكرة من النظام التعليمي في الدولة.

وإذا كانت قضية توطين التكنولوجيا تمثل أملًا لا يمكن تحقيقه إلا بتطوير التعليم، فهي أيضًا قضية أمن قومي يجب أن تأتي على قمة الأولويات؛ ولا أدلَّ على صحة ذلك ممَّا حدث في عام 1997 عندما اكتشفت الولايات المتحدة الأمريكية تجسس إسرائيل على هواتف البيت الأبيض، وكذلك تجسسها على أجهزة الكمبيوتر في وزارة الخارجية الأمريكية عام 2005. وقد أثبتت التحقيقات أن سبب ذلك يرجع إلى اعتماد الولايات المتحدة في توريد تكنولوجيا متقدمة إلى أهم أجهزتها السيادية على شركات أمريكية مملوكة لمؤسسة يهودية مركزها الرئيسي في إسرائيل.

إن توطين التكنولوجيا يجعلنا من صُنّاع الحضارة الإنسانية، لا مستهلكين لها فحسب؛ وشتان بين صُنّاع الحضارة ومستهلكيها؛ وهذا يمثل حجر الزاوية في بناء نهضة حقيقية تقوم على أرض صلبة تشمل كل أرجاء الوطن.

3. الاهتمام بالموهوبين

يمثل الاهتمام بالموهوبين أهمية بالغة بالنسبة إلى أي دولة، انطلاقًا من أنهم قادرون على التأثير بصورة واضحة فيما تقدمه الدولة من إبداعات وابتكارات؛ ما يؤثر -بنهاية المطاف- إيجابًا في الميزة التنافسية للدولة، ويرتقي بمكانتها بين غيرها من الدول.

ويتجلى هذا الاهتمام في محورَين أساسيَّين؛ يتمثل الأول في إنشاء مدارس خاصة للموهوبين على المستويَين الإلزامي والثانوي، وهي

مـدارس حكوميـة تنفـق عليهـا الدولـة، ولا يتحمَّـل الـدارس فيهـا أي أعبـاء مالية.

ويُـدرَّس في مـدارس الموهوبـين محتـوًى علمـي يختلـف عـن نظـيره في عامَّـة المـدارس بمـواد الرياضيـات والأحيـاء والكيميـاء والفيزيـاء واللغـات، إضافـةً إلى بعـض المـواد النظريـة مثـل التاريـخ. وتقبـل هـذه المـدارس أعـدادًا محـدودة جدًّا مـن الدارسـين؛ بحيث يـتراوح عددهم في القاعـة الدراسـية الواحـدة بـين 7 و10 دارسـين عـلى أكثـر تقديـر.

أمـا المحـور الثـاني، فيتمثل في وضـع قانـون لرعاية الموهوبـين ينظم أوضاعهـم الدراسـية بـدءًا مـن الاختبـارات التـي يخضعـون لهـا حتـى يمكنهـم الالتحـاق بمـدارس الموهوبـين، ومـرورًا بالمحتـوى الـدراسي الـذي يعكفـون عـلى دراسـته، ووصـولًا إلى السـماح لهـم بتجـاوز سـنة دراسـية أو أكثـر بـشروط معينـة تضمـن تفوقهم عـلى أقرانهـم ونظرائهم في مـدارس الموهوبـين، فضـلًا عن السـماح للجامعـات بقبولهـم من دون التقيـد بسـن معينة، مع وضـع برامـج أكاديمية خاصة لهـم للحصول على درجـات البكالوريوس والماجسـتير والدكتـوراه، بما يتناسـب مع تفوقهم العلمـي، ومـا حبَاهـم الله إيَّـاه مـن مواهـب وقـدرات خاصة.

ولـو ألقينـا نظـرة سريعة عـلى الآثـار المترتبـة عـلى رعايـة الموهوبين وتنظيـم دراسـتهم بقوانـين خاصـة، لوجدنـا كثـيرًا مـن الأمثلـة المشرِّفة؛ إذ نجـد سـتيرنبرج (Sternberg) الـذي أصبـح أسـتاذًا للرياضيـات

بجامعة هارفارد في سن الثلاثين، وهو مؤلف كتاب «الميكانيكا الكونية» (Celestial Mechanics)، كما نجد هاسكنز (Haskins) الذي حصل على درجة الدكتوراه وهو في سن الـ19، وأصبح عميدًا لكلية الدراسات العُليا للآداب والعلوم في جامعة هارفارد (Graduate School of Arts and Sciences at Harvard).

وهناك كثير من الدارسين حاليًّا في كُبريات الجامعات الأمريكية والأوروبية يدرسون الطب والهندسة وغيرهما من التخصصات وهم دون سن الـ15، ويحققون نتائج باهرة في دراستهم.

والواقع أن السماح للموهوبين بتجاوز سنوات دراسية يُعدَّ أمرًا بالغ الأهمية، وإلا لم يكن لموهبته أو تفوقه أي معنًى؛ ذلك أننا لو ألزمناه الوقوفَ في طابور عامَّة الدارسين، لكانت الخسارة مزدوجة؛ يتحمَّلها هو مرة، وتتحملها الدولة مرات ومرات عن كل الموهوبين الذين يقفون في طابور الانتظار.

وفي تقديري الشخصي أنه إذا أُعيدت هندسة التعليم على هذا النحو، من خلال تطوير التعليم، وتوطين التكنولوجيا، والاهتمام بالموهوبين، فسيكون لذلك ثماره الإيجابية على مدى الأعوام الخمسين المقبلة، وسيسهم بصورة واضحة في تحقيق مزيد من الرقي للوطن، والرفاهية للمواطن ولكل مَن يقيم على هذه الأرض الطيبة.

السياسات الاجتماعية في دولة الإمارات العربية المتحدة

الدكتورة موزة عبيد غباش

على مرِّ العصور، ومنذ بدَأ الإنسان يعيش في مجتمعات؛ كان لا بُدَّ من تنظيم حياة الأشخاص الذين يعيشون في مجتمع واحد، سواء اتفقت هويَّاتهم الثقافية، والعرقية، والدينية، أو اختلفت؛ عن طريق رصد مواطن القوة والضعف في المجتمع الواحد؛ والعمل على تكريس عناصر قوته؛ وتصحيح عوامل ضعفه؛ بوضع سياسات اجتماعية تساعد ذلك المجتمع على النمو والاستقرار.

وجاء تطوُّر مفاهيم السياسات الاجتماعية، وبرامجها، وخططها، وأهدافها، وتوجُّهاتها؛ بسبب المتغيرات العالمية الجديدة التي تحاول إيجاد صيغة عالمية موحَّدة للاستقرار والتماسك الاجتماعي؛ بناءً على أن المجتمعات العالمية -كلًّا على حِدَة- تمثل عناصر أساسية في المجتمع الدولي، الذي يسعى إلى إيجاد الحلول للظواهر والآفات المجتمعية؛ ما يُسهم في تحقيق رفاهية المجتمع.

ويمكن عَدُّ السياسات الاجتماعية نوعًا من الاستثمار الحقيقي في الشعوب؛ إذ إنها تحسِّن جودة القوى العاملة، وإنتاجيتها؛ فيتحسَّن مناخ الاستثمار؛ منعكسًا مباشرةً على النمو الاقتصادي. كما أن زيادة

إيرادات الفقراء وأصحاب الدخل الثابت والمحدود تزيد من الطلب المحلي، وترفع القوة الشرائية؛ ما يقلِّل مستوى التضخم، ويحسِّن أسعار صرف العملة المحلية؛ وهذا ما يراه خبراء الاقتصاد إحدى أهم السياسات الناجعة التي تُسهم بفاعلية في رفع الناتج المحلي الإجمالي. ولكن في المقابل، فإنه من دون تطبيق السياسات الاجتماعية المناسبة؛ قد يتسبَّب الفقر، والبطالة، والآفات الاجتماعية والصحية، وغيرها، في زيادة التبعات التي تُثقل كاهل الدولة.

وكما نعلم؛ فإن المجتمعات التي تتكوَّن بين فئاتها وطبقاتها فجوة كبيرة، لا يمكنها أن تضمن الاستقرار الاجتماعي والسياسي على المدى الطويل؛ ما يمثِّل عائقًا للنمو الاقتصادي، ومن المحتمل جدًّا أن تؤدي التفاوتات الضخمة، والتوترات الاجتماعية المصاحبة لها، إلى زعزعة استقرار الحكومات؛ ما قد يجعل الشعب عرضة للدعوات والأعمال الإرهابية؛ ولكنَّ وضع السياسات الاجتماعية، وتطبيقها، في مجالات مختلفة، يسهمان بفاعلية في إنتاج الآثار الإيجابية التي تساعد على تحقيق العدالة المجتمعية، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

ويقول المغفور له -بإذن الله تعالى- الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طيَّب الله ثراه، الوالد المؤسس لدولة الإمارات: «إن العلم هو الطريق الوحيد للنهضة والتقدُّم ومواجهة تحديات العصر وخدمة التنمية»، ويقول -رحمه الله- في السياق نفسه الذي يدعو إلى أهمية العلم والمعرفة لمواجهة المستقبل: «إن تعليم الناس وتثقيفهم في حد ذاته ثروة

كبيرة نعتز بها؛ فالعلم ثروة، ونحن نبني المستقبل على أساس علمي»؛ ولذلك يجب أن يكون هدف السياسات الاجتماعية الرئيسي هو تحقيق رفاهية المجتمع في كل الجوانب الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، وغيرها، وأن تحدَّد مجالات الرعاية والعمل الاجتماعي، واتجاهاتهما، ومبادئهما، وتوضَّح آليات تنفيذ الخطط والبرامج والقرارات التي تتفق مع الرؤية العامة للمجتمع، بطريقة علمية، أساسها الخبرات المؤهلة لذلك.

ويحتاج وضع أهداف للسياسات الاجتماعية إلى طاقة إيجابيَّة لدى واضعيها؛ حتى تكون شاملة، وواقعية، وعميقة، وقابلة للتحقيق، ويقول صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي، رعاه الله: «الإنسان صاحب الطاقة الإيجابية يعرف ويدرك تمامًا أنه لن يوقفه أي تحدٍّ عن الاستمرار، وعن بلوغ الهدف». ويقول سموه أيضًا، في كتابه «هذه رؤيتي»، إن الأهداف يجب ألَّا تكون مجرد خطة لمواكبة الآخرين والسير معهم، بل يجب أن تكون متفرِّدة وسبَّاقة تؤدي إلى التقدم على الآخرين: «المواكبة لا تعني السبق! إنها تعني السير مع الآخرين، إذا كان الهدف الوصول إلى مستوى الآخرين؛ فإنك لن تتقدمهم أبدًا».

ويؤكد صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، حفظه الله، أن أمن الوطن واستقراره كانا دائمًا يقعان في قمة أولويات الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رحمه الله «لتصبح دولة

الإمارات العربية المتحدة من ضمن أكثر بلدان العالم أمنًا واستقرارًا وسلامة؛ وذلك من أجل مواصلة مسيرتها التنموية نحو مزيد من التقدم والازدهار والرقي»؛ وكذلك يؤكد سموه «أن دولة الإمارات العربية المتحدة تحرص على إيجاد وتطوير أدواتها وخياراتها وآلياتها الخاصة، التي تمكِّنها من الحفاظ على أمن الوطن واستقراره، وصون منجزاته، ومواجهة التحديات المستقبلية؛ فالمستقبل يُصنَع اليوم، كما أن الوقاية والاستعداد هما خير سبيل للتعامل مع الغد بكل ما يحمله من تحديات وفرص»؛ ولذلك فإن السياسات الاجتماعية في دولة الإمارات، التي استندت إلى هذه الرؤية الحكيمة، منذ تأسيس الاتحاد في عام 1971، قد وضعت الأمن الوطني على رأس أولوياتها؛ ومن ثم أنشأت عددًا من المؤسسات المعنية بوضع سياسات الأمن الوطني، وتنفيذها.

وتُعَدُّ السياسة الاجتماعية في دولة الإمارات، التي وُضِعت برؤية القيادة الحكيمة، بمنزلة المرجعية للتنظيم والتخطيط الاجتماعيَّين اللذَين أسهما بفاعلية في مساعدة أفراد المجتمع، ومدِّ يد العون إليهم، عبر سبل وقنوات اجتماعية منظمة؛ فوفَّرت العدالة والتكافل الاجتماعي والعيش الكريم لأفراد المجتمع، ولبَّت حاجاتهم الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتعليمية وغيرها؛ ما أعانهم على التكيُّف الاجتماعي مع بيئاتهم، واستثمار طاقاتهم، وبناء أنفسهم ومجتمعاتهم؛ إذ استندت صناعة السياسات الاجتماعية في دولة الإمارات -إضافة إلى الرؤية العامة الحكيمة، وبتوجيه من القيادة الرشيدة- إلى علوم

التخطيط المتقدمة الناجحة، وضمن سلسلة متكاملة الخطوات والعمليات، اضطلعت بها الجهات الفنية والسياسية؛ ما أفضى إلى صياغة قرارات حدَّدت الأهداف الاستراتيجية، ومجالات الرعاية الاجتماعية، والاتجاهات الملزِمة، وأسلوب العمل الذي تتضمَّنه السياسة الاجتماعية الإماراتية.

ولذلك؛ فإن دولة الإمارات العربية المتحدة تسعى عن طريق سياساتها الاجتماعية الحكيمة إلى تعزيز مكانة الدولة إقليميًّا وعالميًّا في المجالات المختلفة، مثل تمكين المرأة، والمساواة بين الجنسين على مختلف الصُّعُد والمجالات، ومؤشر تكافؤ الأجور، وكذلك موضوعات الأحوال الشخصية، والرعاية الأسرية، والضمان الاجتماعي، وتحقيق أفضل السياسات التي تتعلق بالأسرة ورعايتها، وكذلك في القطاعات الحيوية، كالقطاعات التعليمية والصحية والاقتصادية؛ للارتقاء بالمستوى المعيشي في الدولة، ومنح أفراد المجتمع الرفاهية ورغد العيش. وفي مجالات الاهتمام بفئة «أصحاب الهمم» وضعت الدولة أهدافًا واضحة للسياسات الاجتماعية الخاصة بهم، ترتكز على دمجهم السلس في الحياة الاجتماعية والعملية، وتسهيل مهمتهم في الحياة عن طريق محاور متعدِّدة، خُطِّطت ونُفِّذت ويُتابَع تحديثها بأفضل جودة ممكنة؛ فضلًا عن السياسات الاجتماعية التي تواكب التحديات العالمية والإقليمية والمحلية، وموضوعاتها الرئيسية والفرعية، مثل التركيبة السكانية، وبرامج الإسكان، وكذلك الجوانب الثقافية، وحماية البيئة، وغيرها.

وقد نجح النموذج الإماراتي في مفهوم السياسات الاجتماعية؛ بناءً على الرؤية الحكيمة للقيادة الرشيدة؛ عن طريق التركيز على الإنسان تركيزًا شاملًا في جميع حاجاته ومتطلباته للعيش الكريم الآمن، ولتطويره وصقل مهاراته العلمية والعملية، وحمايته صحيًّا وإنسانيًّا ومجتمعيًّا، وتعزيز وجود أسرة ومجتمع آمنَين ومتطورَين من حوله يفتحان له الأفق الرَّحْب؛ ليصبح الإنسان النموذج على المستوى العالمي.